نظرية العامل في النحو العربي
تقعيد وتطبيق

صنعة

أ. د/ ريــاض بن حسن الخــوَّام

جامعة أم القرى - عضو المجمع

١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله الطيبين، وصحابته أجمعين.. وبعد:

فهذا هو العام الثالث لمجمع اللّغة العربية على الشبكة العالميّة، أول مجمع شبكي، أُسِّس بفضل الله عند بيته المحرَّم ، ونحن نرى أنّ العمل الشبكي أكبر واقعا، وأقوى حقيقة، وأكثر اتساعاً، وأقلُّ فناءً، وأمتن بناءً.

لقد اضطلع المجمع بأعمال تنوء بالعصبة أولي القوة من أهل العلم والبيان، وهؤلاء هم الشهود في منتداه يبلغون الملايين، والقعود على باب (بعض صفحاته) مئة ألف بل يزيدون، وموضوعاته تبلغ الآلاف، ومجلته في عددها الخامس، وهذا هو بنيانه يؤسّس في مكّة، وهذا هو السفر الثاني من منشورات المجمع ((نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق)) لعضو المجمع أ.د/ رياض الخوام، أستاذ النحو بجامعة أم القرى، كتاب نفيس في بابه، آثر–حفظه الله– وآثرنا نحن أن يكونَ من آثارِه الدائرة في فلك المجمع السَّيار..

إنّ هذا الكتاب –بحقٍّ– يعدّ مفتاحاً من مفاتح النحو لِبابِه الأكبر، وكم من طالب للنَّحو يريد أن يلج في ديوان النحو فأتاه من ظهره، ولو اهتدى إلى مفتاحه لأتاه من بابه، ودخله آمنا.. ومن ثم كان اختيار المجمع لهذا الكتاب المحكَّم المجاز من اللَّجنة العلميَّة مبنيا على أملِ أن يحقق لطلاب العلم مأربا، وأن يخفف عنهم ثقلا، ويُيسرهم لليسرى، وتيسير العربية وتقريبها وغرس محبّتها في القلوب هدف من أهداف المجمع الكبرى.

وسنسعى بعون الله سبحانه وتوفيقه إلى أداء رسالة المجمع من خلال تحقيق أهدافه بما أوتينا من علم وتمكين، على ضوء ماترسمه رئاسة المجمع، ومجلسه العلميّ، وكذلك ما يوجّه به

مجلس أمناء المجمع الذي يرأسه معالي الشيخ / صالح بن عبدالله ابن حميد، ولمعاليه ولسائر أعضاء المجلس، وأعضاء المجمع وافر الشكر وجزيله.

وشكر الله للراعي الفخري الأول سعادة الشيخ / مشعل الزايدي.. فهذا الكتاب وغيره من إنجازات المجمع في الحولين الماضي ينهي من دَثره ووَفْرِه.

بارك الله لنا وله، وجعل ما ينفقُ قربات عند الله وسعادة له في الدارين، وشكر الله للأستاذ الكبير، مصنف هذا الكتاب، الأستاذ الدكتور / رياض الخوام، ونفع به وبعلومه، وأعاننا جميعا على أن نكون من الصادقين المخلصين.

كتبه

أ.د/عبدالعزيز بن علي الحربي

رئيس المجمع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد:

فلا تزال نظرية العامل في النحو العربي، هي النظرية التي تعد المفتاح لفقه النحو العربي، إذ بدونها لا يمكن الوقوف على أسرار هذا العلم أبداً، ولعلي أصيب إن قلت: إن ضعف طلابنا في النحو يرجع إلى أسباب كثيرة أهمها أننا نحينا هذه النظرية عن ميادين الدراسة، مع أنها الأساس الذي أقيم عليه هذا العلم، فهي الماء العذب الذي روى هذا النحو عبر العصور، وحافظ عليه ورعاه كل هذه الدهور.

لقد انضبطت بهذه النظرية لغة العرب ولولاها عجز الخلق عن ضبطها ضبطاً محكماً لغزارة مفرداتها وكثرة تراكيبها، وتنوع استعمالاتها، نعم لولا هذه النظرية لرأينا نحونا العربي في فوضى واضطراب بل كان مآله إلى زوال وخراب – فيما أحسب – فهي التي ثبتت الأصول، ونظمت الفروع، وأمدت النحاة بقواعدها الكلية، فجعلتهم مالكين أصول هذه الصناعة، واقفين على أسرارها، ومدركين طرائقها، ثم صاروا بمقتضاها عباقرة في التحليل النحوي، وسلاطين في الفهم اللغوي، فالواضع (أي العربي) - كما قالوا- حكيم، وتقعيد ما يقوله الحكماء، لفهم مراداتهم ليس أمراً هيناً ولا يسيراً.

لقد فتح الله عليهم بهذه النظرية، العربية المنشأ، الإسلامية الهدف، لتكون (معملاً لغوياً) يضبط كل تراكيب اللغة، حتى الشاذ منها والنادر، لقد رأينا هذا المعمل العجيب لم يتوقف ولن يعجز عن تحليل أو ضبط أي تركيب، إلى يوم الدين،

وما ذاك إلا لأن مؤسسيه أخلصوا فأتقنوا صنع آلاته داخلياً، وقووا بنيانه خارجياً، فصار معملاً لا نظير له بين الأمم التي اعتنت بلغاتها واهتمت بقواعدها.

وإني إذ أقدم هذه الرسالة التي تجمع كل ما يتصل بنظرية العامل، لأرجو أن أكون قد وفقت في تعريف العامل، وفي وضع قواعده الكلية، موضَّحةً بعدد من الأمثلة المبنية على هذه القواعد، معتقداً أن مثل هذه المحاولة ستفتح الطريق لغيري في تقديم قواعد أخرى، وربما جُمعت فيما بعدُ من قِبل أحفادنا لصنع موسوعة شاملة لكل قواعد العامل، وبذلك تبدو خريطة النحو الإجرائي في غاية الوضوح، وبذلك أيضاً يمكن أن نصل إلى فقه النحو العربي كما فقهه قدماؤنا، فتبدو لطلابنا بوارق تلك الخيوط الدقيقة التي لا تُرى إلا بإمعان النظر وإعمال الفكر واتقاد العقل، وسوف يرونها مرتبطة فيما بينها أشد ارتباط، ويتصل بعضها ببعض أقوى اتصال، وما ذاك إلا لأنها تنبثق عن قاعدة كلية من قواعد العامل وهذا ما ننشده لطلاب العربية.

أسأل الله أن ينفع بهذا العمل.

رياض بن حسن الخوام

مكة المكرمة

١٤٣٥/٩/٢٠هـ

تمهيد

عُرف عن العرب الدقة، الدقة في الوصف، والدقة في التعبير، والدقة في حياتهم العامة والخاصة، نزعم ذلك لأن المفردات اللغوية التي وردت عنهم تفيد ذلك[1]، فوصف لبيد للناقة يُدْهِشُ كل منصف، ووصف المطر عند امرئ القيس يَعْجَبُ له كل باحث، هذه الدقة تبدت أيضاً في اتساع مفردات اللغة اتساعاً لا نظير له في لغة من اللغات، ومرد ذلك ــ فيما أحسب ــ ذلك الحرص الشديد الذي تمتع به العربي، على أن يعبر عن كل شيء بدقة، وامتدت هذه الخَصْلةُ الدالة على قوة عقلية وألمعية ذهنية، إلى التراكيب اللغوية، فقد لحظ العربي بسليقته الراقية، وملكته الباهرة، أن هناك ثنائية تتم في كل تركيب بين المعاني والمباني، فهو حين ينطق ضرب زيد عمراً، أو زيد قائم، أو كان زيد قائماً. كان يستشعر أن آخر كل كلمة يلتزمُ بحركة معينة، أو لنقل بنغمة موسيقية أَلِفِهَا، وقد تتبدل هذه النغمات وفق أوضاع التركيب فما يكون فاعلاً قد يصير مفعولاً، وقد يصير مجروراً، وما يكون دالاً على مضي قد يفيد الحال أو الاستقبال...

وهذا العربي أدرك أن هناك علاقة بين المعاني وتلك الحركات، وذلك من كثرة إلفه للغته نطقاً وسمعاً وتفكيراً فالفاعلية مثلاً لها نغمة الضمة، والمفعولية لها نغمة الفتحة، والمجرورات لها نغمة الكسرة. وهذا الإدراك الراقي لا يستغرب من أمة أُوتيتْ من العارضة ــ أي قوة الكلام وتنقيحه ــ والبيان واتساع المجال ما لم يؤتَ أيَّة أمة من الأمم خِصِّيْصَةً من الله[2].

١- من قال: إن هناك فرقا بين التبسم والضحك فذا دليل واضح على تلك الدقة العجيبة التي تميز بها العربي.

٢- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ١٢.

وصاحب هذه اللغة فقه مسالك الكلام، ووجوه الفصاحة، وصارت اللغة بنظامها اللغوي جزءاً منه، يتفنن بها كما يشاء فإذا "ارتجل كلاماً... لم يأت به من وادٍ واحد بل يفتنُّ، فيختصر تارة، إرادة التخفيف، ويطيل تارة إرادة الإفهام، ويكرر تارة إرادة التوكيد، ويخفي بعض معانيه حتى يغمض على أكثر السامعين ويكشف بعضها حتى يفهمه بعض الأعجمين. ويشير إلى شيء، ويكني عن شيء، وتكون غايته بالكلام على حسب الحال، وقدر الحَفْلِ وكثرةَ الحشدِ وجلالةَ المقامِ"[1].

ويبدو من النص أن العربي في تنوع أحواله اللغوية التي ذكرها ابن قتيبة كان مدركاً الأساليب التي تناسب كل مقام، والذي لاشك فيه أن لكل مقام تراكيب خاصة به تناسبه، فالتكرار ـ مثلاً ـ له أساليبه، وإرادة التطويل لها أساليبها أيضاً، كما أن الاختصار يلزمه تراكيب خاصة... وهكذا.

والذي لا نشك فيه أيضاً أن هذا العربي المتفنن في اتخاذ هذه الأساليب هو على دراية بالعلائق الداخلية الرابطة بين أجزاء التركيب، أي هو على دراية بالشكل والمعنى معاً، وهذا الإحساس هو البذرة التي أنبتت فكرة العامل، أو لنقل هي أساس من الأسس التي أوجدت فكرة العامل عندهم إذ يمكن أن يضاف إليها عوامل أخرى، فالأثر يدل على المؤثر، وآثار خف البعير واضحة على صفحة الرمال...

والبحث عن علة الشيء وغايته من تكوين الإنسان الفطري، ألم نر سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام كيف تدرج في بحثه عن خالق هذا الكون حتى توصل إلى الحقيقة فلِمَ نستغرب بل نستبعد أن يكون العربي فكّر في العلة التي بسببها تتغير أواخر الكلم؟ وقد بات في عقله أن التبدل والتغير من سنة الكون ومن نواميسه، وهو في حال تغير وتبدل وراء مواطن الكلأ...

١- تأويل المشكل، ١٣.

لعل كل هذا شارك في أن يلجأ المتكلم إلى تغيير أواخر الكلم بناءً على المواقع التي تقع فيها اللفظة، وبناءً على أن من البداهة أن هنـاك مـؤثراً أثـر في الألفـاظ... لا نستبعد عنه ذلك فليس العَروض إلا حركات وسكنات وكذلك الإعراب مـا هـو إلا في النهاية تغير حركات....

كما أن الحياة كلها أحداث أي حركات وأعمال، والحَدَثان الليل والنهار سُـميا بذلك، لوقوع الحدث فيهما الذي هو النشاط الإنساني كله، فالضربُ حدث، والسير حدث، والحياة كلها أحداث، وكلٌّ يستلزم فاعلاً ومفعولاً... وهل مثل هـذه الفكـرة الساذجة تغيب عن بال العربي صاحب الحس المرهـف، والسـليقة الراقيـة، والـذهن اللامع... ما نظن ذلك أبداً.

والمهم أن النحاة أدركوا بعد أن تمَّ لهم الاستقراء أن هناك نظامـاً لغويـاً صـارماً خضعت له التراكيب مذعنةً سواءً في العلاقات الشكلية أو المعنوية، وهذا النظـام هـو العامل بكل دلالاته ومعانيه.

وقد أشار إلى نحو ذلك الجرجاني حين قال: إن النَّظمَ ليس سوى تعليق الكلمة بعضها ببعض وجعل بعضها بسـبب مـن بعـض[1]. وإلى هـذه النظريـة ووجودهـا في الكلم العربي أشار الأنباري بقوله " فإن قيل: فلِمَ أعملتْ هذه الأفعال وليست مؤثرة في المفعول؟ قيل: لأن هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثرةً إلا أن لها تعلقاً بما عَملَـتْ فيـه، ألا ترى أن قولك: ظننت، يدل على الظن، والظن يتعلق بمظنون"[2].

فالمتكلم أراد أن يوضح الحدث أو المشهد الذي رآه في نحو: ضرب زيـدٌ عمـراً فرأى أن (زيد) هو الضارب أي هـو الفاعـل، فاختـار لـه الضـمة دلالـة علـى هـذه الفاعلية، ورأى (عمراً) هو المضروب أي هو المفعول به، فاختار له الفتحة دلالة على هذه المفعولية، وكذا الأمر مع المجرورات.

١- دلائل الإعجاز ٤

٢- أسرار العربية ١٥١

وعرض الزجاجي في إيضاحه علاقة معاني الفاعلية والمفعولية والمجرورات بحركاتها الدالة عليها فقال " فإن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ولم تكن في صدرها وأبنيتها أدلةً على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمراً على أن الفعل واقع به وقالوا: ضُرِبَ زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسمَّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه "

ثم عرَّج الزجاجي على تفسير المضاف والمضاف إليه، فقال: " وقالوا: هذا غلامُ زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني"[1].

ولبيان ذلك نذكر أن اسم كان هو فاعل، وخبرها بمنزلة المفعول كما أن اسم إن بمنزلة المفعول وخبرها بمنزلة الفاعل، والمبتدأ مسند إليه، كما أن الفاعل مسند إليه، والمنصوبات بمجملها ترجع إلى المفعولية موقعاً وشكلاً، وعلاقة الفضلات بالحدث أو بالذات المذكورة في الجملة واضحة، أما المجرورات فبعضها يعود إلى المفعول به، لأننا حين نقول: جلست على الكرسي، فالكرسي في الحقيقة هو المفعول به لوقوع الجلوس عليه.

أما المضاف إليه، فهو جزء متم لفائدة الفاعل أو المفعول كقولنا: جاء غلام زيد، ورأيت غلام زيد. ولا يغيب عن بالنا هنا أن نذكر أيضاً أن المضاف قد يضاف إلى فاعله أو مفعوله كقولنا: قيادةُ زيدٍ السيارةَ ليست جيدة، وكقولنا:قيادةُ السيارةِ زيدٌ

١- الإيضاح للزجاجي، ٦٩ ــ ٧٠.

ليست جيدة، ومنه قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ... ﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ... ﴾[2]، كل ذلك يؤكد صحة ما ذهب إليه النحاة من أن معاني النحو الأساسية هي الفاعلية والمفعولية ثم الإضافة... وتواضعوا على أن لكل معنى من هذه المعاني حركة تدل عليه، فالرفع المدلول عليه بالضمة هو للعُمَدِ، والنصب المدلول عليه بالفتحة هو للفضلات، والجر المدلول عليه بالكسرة هو لما بين العمدة والفضلات[3] وللوصول إلى هذه المعاني أي الفاعلية والمفعولية والإضافة، رأينا نظرية العامل منطبقة عليها تماماً على النحو الذي شرحناه.

والملاحظ أن النحاة القدماء مع إدراكهم لحقيقة العامل لم يقدموا تعريفاً جامعاً مانعاً للعامل، وإنما بينوا مظاهره الإجرائية في كتبهم، ولعلهم لم يعرفوه لبداهته ووضوحه عندهم، فهو غنيٌّ عن التعريف الدقيق. أما المتأخرون فقد عرّفوه ووضحوه للتعليم وذلك على النحو الآتي.

١- سورة آل عمران: ٩٧.

٢- سورة الحج: ٤٠.

٣- الهمع ١/ ٢١.

الفصل الأول

تعريـف العامـل

ذكر ابن فارس أن العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهـو عـام في كـل فِعْلٍ يُفْعَل، قال الخليل: عمل يعمـل عمـلاً فهـو عامـل، واعتمـل الرجـل إذا عمـل بنفسه"[١]، أي أن العامل اسم فاعل من عمل يعمل، وأنه يطلق على كل فعل يُفْعَل.

وفي اللسان ما يفيد أن اختيار النحويين للفظة العامل تدل علـى ذكـاء متميـز، فمن معاني العامل أنه الرِّجل، قال الأزهري: عوامل الدابة قوائمه واحدتها عاملة"[٢].

وفي الاصطلاح قدم الجرجاني ـ فيما نقله عنه الخـوارزمي ـــ تعريفـاً جامعـاً للعامل، فقال في كتابه ترشيح العلل: "فإن قيل: ما تعني بالعامل، قيل: ما يوجب كـونَ آخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً "[٣].

ومراده من الوجه المخصوص هو الإعراب المتغير بـتغير العوامـل، وبـيّن ابـن الحاجب في الكافية معنى العامل وأثره فقـال: "العامـل مـا بـه يتقـوم المعنـى المقتضـي

١- مقاييس اللغة، مادة عمل ٤ / ١٢٥، وانظر الصحاح، عمل.

٢- اللسان، عمل.

٣- ترشيح العلل، ٢١، هذا هو مذهب من يقول: إن الإعـراب لفظـي، وأمـا عنـد مـن يقـول: إنـه معنوي فهو الذي يتغير آخره باختلاف العوامل، وكلا المذهبين يؤديان إلى نتيجة واحدة وهي أن هناك عاملاً يؤثر في أواخر الكلمة، فلا تغيير في أواخر الكلم بلا عامل سواء قيل عـن الإعـراب لفظي أو معنوي.

للإعراب"[1]، وشرحه قائلاً " المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة... ومثاله أنك إذا قلت: قام زيد فالمقتضي للرفع الفاعلية، ولم تتقوم الفاعلية في زيد إلا بـ (قام) المسند إليه، لأنك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية فقام هو العامل "[2].

وشرحه أيضاً ابن إياز بقوله: معناه أن المقتضي له الفاعليةُ والمفعوليةُ والإضافةُ، لئلا تلتبس ولا يتقوَّمُ كل واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التركيب فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملاً، ألا ترى أن المقتضي للرفع الفاعلية ولا يتقوم إلا بفعل أو شبهه نحو: جاء عمرو، وزيد قائم غلامه، ولو قطعت النظر عن ذلك لم تُتصور الفاعلية، فهو إذن الرافع[3].

ووضح الرضي حد ابن الحاجب هذا، فبيّن العلاقة بين هذه المعاني ومراد المتكلم فقال: " ونعني بالتقوّم نحواً من قيام العـرَض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، كونُ الكلمة عمدةً أو فضلَةً، أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة، والمضاف إليه سبب توسط العامل، فالموجد ـ كما ذكرنا ـ لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجِد لعلامات هذه

١- مجموع مهمات المتون، ٣٨٢، وعلّق الصبان على تعريف ابن مالك للإعراب القائل فيه ما جيء به لبيان مقتضى العامل بما نصه "لبيان مقتضى العامل " أي مطلوبه، فالعامل كجاء ورأى والباء، والمقتضي الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف والإعراب الذي يبين هذا المقتضي الرفع والنصب والجر "انظر شرح التسهيل ١/ ٣٣ وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ١/ ٤٧.

٢- شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ٣٠. وقد عرفه ابن بابشاذ تعريفاً واضحاً في فصل عقده في المقدمة المحسبة عن العامل بقوله: العامل ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جر أو جزم على حسب اختلاف العوامل (انظر قواعد المطارحة لابن إياز ٣٨٤)

٣- قواعد المطارحة لابن إياز ٥٢.

المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ـ كما تقدم ـ فلهذا سُميت الآلات عوامل "[١].

وأكد على ذلك في موضع آخر فقال: اعلم أن محدث هذه المعاني في كل أسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كم أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزأي الكلام[٢].

فمن هذه النصوص نتبين نظرة النحاة إلى العامل وأثره، فالمتكلم هو صاحب العمل، لكن النحاة تسامحوا في إسناد العمل إلى العوامل.

وما ذكره الرضي من أن المتكلم هو الموجد للعامل ولحركات الإعراب، نصّ عليه ابن جني من قبل، فقد ذكر في الخصائص ذلك، قال: " في باب مقاييس العربية "... ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك: ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلَ فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل " وأضاف قائلاً " وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي سبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار

١- شرح الكافية ١ / ٢٥.

٢- شرح الكافية ١/ ٣٦ (تحقيق يوسف عمر).

فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[1] وواضح من هذا النص أن العمل يكون مسبباً عن لفظ يصحبه لا أن اللفظ هو الذي يحدث العمل[2]، والمتكلم هو اللافظ ـ أولاً وآخراً ـ لهذا الألفاظ المتفاعلة مع بعضها.

ولابد من أن نشير إحقاقاً للحق أن سيبويه هو أولُ من أشار إلى أن المتكلم هو صاحب المعاني المعبر عنها بواسطة الحركات فقد قال عن الأفعال " فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكُثَ وحُمِدَ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهبْ واقتلْ، واضربْ، ومخبراً: يقتلُ ويذهبُ ويضربُ، ويُقتل ويُضرَبُ... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت" [3].

فقوله: فإن قولك: آمراً... مخبراً... وإذا أخبرت "يشعر بأن المتكلم هو المحدث لحركات الإعراب وفق العامل.

ولو رحنا نستقرئ الكتاب لوجدنا الكثير المفيد على أن المتكلم هو العامل الحقيقي وليست اللفظة. قال في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله" وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً. فعبد الله ارتفع هنا كما ارتفع في ذهب ـ مراده مثال أورده سابقاً للتمثيل على الفعل اللازم وهو ذهب زيد ـ وشُغِلْتَ ضربَ به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى على الأول وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً " [4].

١- الخصائص ١/ ١٠٩.

٢- الرد على النحاة ١٨ (المقدمة).

٣- الكتاب ١ / ١٢.

٤- الكتاب ١ / ٣٤.

فهذا النص يؤكد على أن سيبويه كان مدركاً أن العامل الحقيقي هو المتكلم، وأن هذا المتكلم أراد الفاعلية والمفعولية فرفع الأول ونصب الثاني، وانظر إلى قوله: وشُغِلْتَ ضرب به، كما شُغِلْتَ به ذهب. كيف أسند الفعل إلى المخاطب الذي هو صاحب الجملة ثم انظر إلى قوله: لأنك إنما أردت به مؤخراً... كيف يدلل به سيبويه على أن العمل كله للمتكلم. ولعل هذا يفيد أن نظرية العامل كانت ناضجة عند سيبويه، ولعل الخليل هو واضعها ومهندسها. وربط سيبويه بين عمل العامل والمعنى قائلاً: وزعم – أي أبو الخطاب – أن هذه الآية "وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا: سلاماً: "بمنزلة ذلك، لأن الآية مكية، ولم يؤمر المسلمون يومئذٍ أن يسلموا على المشركين، ولكنه على قولك:براءة منك وتسلُّماً، لا خير بيننا وبينكم ولا شرَّ[1].

ووضح المبرد ما أراده سيبويه، بأن نصب (سلاماً) على المفعولية المطلقة في الآية الكريمة السابقة سببه المعنى وليس الفعل (قالوا) قبلها هو العامل فيها في قوله تعالى، قال: " فإنما انتصب لأنه مصدر عمل فيه فعله لا القول، والمعنى ـ والله أعلم ـ وقالوا: سلمنا سلاماً، وتفسيره تسلمنا منكم تسلماً، وبرئنا براءة لأنهم لم يؤمروا أن يسلِّموا على المشركين إذ ذاك والآية مكية... "[2].

وسار النحاة على نهج سيبويه في تفسير الظواهر النحوية على ضوء نظرية العامل، لأنهم رأوا أن النظام اللغوي العربي ينتظم بها.

لقد وضّح المبرد هذه النظرية، وبين آثارها التي امتدت إلى كل أبواب النحو فقال في نص جامع مفيد جداً يُفهم منه النحو كله ـ فيما أحسب ـ قال: " فإذا قلت: ضربَ عبدُ الله زيداً فإن شئت قلت: ضربَ عبدُ الله فعرَّفتني أنه قد كان منه ضَرْبٌ

١- وقد استخدم الفراء في معانيه ١/ ١٢-١٣ مصطلح "شغل" للعامل أيضاً.

٢- المقتضب ٤ / ٧٩.

فصار بمنزلة قام عبد الله، إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدّى إلى مضروب وأن قولك: قام، لم يتعد فاعله، فإن قلت: ضربَ عبدُ الله زيداً، أعلمتني مَنْ ذلك المفعول"[1].

فقوله: عرَّفتني، وأعلمتني يفيد أن المتكلم هو المريد للفاعلية أو المفعولية، ومن ثمَّ فهو قد لجأ إلى الحركات للدلالة على ذلك، نفهم ذلك من ضبط المتكلم للجملة، وأضاف المبرد موضحاً كيف امتد أثر العامل إلى الفضلات فقال: "فإن قلت: ضربَ عبد الله زيداً أعلمتني مَنْ ذلك المفعول، وقد علمت أن ذلك الضرب لابد من أن يكون وقع في مكان وزمان، فإن قلت: عندك أوضحت المكان، فإن قلت: يوم الجمعة بينت الوقت وقد علمت أن لك حالاً وللمفعول حالاً فإن قلت: قائماً عرَّفتني الحال منك أو منه فإن قلت: قاعداً أبنت عن حالك أو حاله، وقد علمت أن ذلك إما أن يكون كثيراً وإما قليلاً وإما شديداً وإما يسيراً، فإن قلت: ضرباً شديداً أو بينت فقلت: عشرين ضربةً زدت في الفائدة، فإن قلت: لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضرب فكل هذا زيادة في الفوائد، وإن حذفت استغنى الكلام وليس الفاعل كذلك، ولو قلت: وعمرو حاضر، لزدت في الفائدة"[2]، فهذا النص يفيد ما يأتي:

١- أن المتكلم هو المحدث للفاعلية والمفعولية.. واستخدم لذلك الحركات الدالة على ذلك. يبدو ذلك من قول المبرد عرفتني، وأعلمتني، ولو قلت، إلا أنك... فترى الإسناد مفيداً أن المتكلم هو صاحب العامل.

٢- أن الحدث وهو الضرب مثلاً، يلزمه فاعلٌ يقوم به ومفعول يقع عليه، وقد يزيد المتكلم في الفائدة فيورد فضلات تتعلق إما بالحدث كالمفعول لأجله والمفعول المطلق... أو بالذات كالحال... وهذا كله يفيد أن المتكلم بعد أن أجرى عملية

١- المقتضب ٣ /١٦.

٢- المقتضب ٣ / ١١٦.

الإسناد فجعل زيداً هو الفاعل، وعمراً هو المفعول، أراد أن يوسع المعنى، فحـدد زمن الفعـل ومكانـه، وحالـة الفاعـل أو المفعـول، وربمـا أراد بيـان علـة الفعـل ونوعه... أي أن المتكلم أوجد العلاقات المعنوية الداخليـة بتلـك الحركـات الـتي وضعها على آخر الكلمات، فتمَّ التركيب بمضامَّة الألفاظ بعضـها لـبعض حاملـة هذه المعاني المفيدة، وهذا يذكرنا بما قاله اللغويون عن العامل وذلك حـين قـالوا: إن العوامل هي الأرجل، يريدون أنها تتحرك في المشي والسير وتتتابع، وهـذا مـا نلحظه في تتابع الألفاظ، وتشابكها، وترابطها بأثر العامل الذي يسري فيها ليبـدو التركيب واضحاً جلياً عند السامع. فالعامل كما قال ابن فارس: "عامٌّ في كل فعلٍ يُفعل".

وما إن نصل إلى ابن السراج حتى نرى النظريـة واضـحة المعـالم تمامـاً، فهـاهو يعنون للعوامل بعناوين خاصة، يذكر فيها العوامل العاملة وغير العاملة[1]، كل ذلـك يؤكد نضج النظرية عندهم واقتناعهم بفائدتها وشمولها للنحو العربي كله.

ونخلص بعد هذا كله إلى أن المتكلم هو المحدث للمعـاني ـ كمـا ذكرنـا ـ وهـو المنشئ للحركات التي تدل على هذه المعاني، ولا نكاد نجد خلافاً عند النحويين حول هذا الفهم العام للعامل.

وقد بين الشيخ محمد عرفة ـ رحمه الله ـ مفهوم العامـل ووضـحه بمـا لا مزيـد عليه، فقال مدافعاً عن هذه النظرية: "فالفاعلية والمفعولية والإضـافة، عِلـلٌ لأن يرفـع المتكلمُ الكلمة أو ينصبها أو يجرها، هذه المعاني التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تحدث في الكلمة اعتباطاً ولا بالتحكم بل هي حادثة من وقوعهـا في الجملـة ومـن مركزها فيها، فمحمدٌ ومحمودٌ مثلاً لـيس فيهمـا معنـى الفاعليـة والمفعوليـة، قبـل أن يدخلا في التركيب، وإنمـا يـدلان علـى المعنـيين اللـذين وضـعا لهمـا، فـإذا دخـلا في

١- الأصول ١ / ٥١.

التركيب وقيل: قتل محمدٌ محموداً، حدثت فيهما هذه المعاني، فارتباط محمد بالفعل قتل على جهة الوقوع منه فهو الفاعل، وارتباط محمود بالفعل قتل على جهة الوقوع عليه فهو المفعول، والفاعلية تقتضي من المتكلم أن يحدث رفعاً والمفعولية تقتضي نصباً وهكذا "(١).

وعلى العموم لابد لقارئ ودارس نظرية العامل من معرفة العلة الغائية لكونها تفسر النظرية وتوضحها، وملخص هذه العلة هو أن الذي دفعَ العربي إلى الارتحال من مكان إلى آخر في هذه الصحراء هو وجود الماء في ذلك المكان، فالماء علة غائية، دفعت بالعربي إلى الارتحال بواسطةٍ من نحو بعيرٍ أو على رجليه مثلاً، وهكذا التراكيب اللغوية، فالفاعلية علة جعلت المتكلم يرفع اللفظة، والرفع يستلزم الضمة للدلالة على هذه الفاعلية، ومثل هذا حصل مع المفعولية والإضافة (٢).

أخيراً يجد بنا أن نشير إلى جهود بعض المحدثين الذين تحدثوا عن هذه النظرية، فقد عرف الشيخ مصطفى الغلاييني العامل والمعمول والعمل بقوله: " إن العامل هو ما يحدث تغيراً في غيره، أو هو ما يحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض فيما يليه أما المعمول: "فهو ما يتغير آخره بالعامل، والأثرُ الحاصل من رفع أو نصب أو جزم أو خفض يسمى العمل أي: الإعراب"(٣).

ورأى عباس حسن أن العامل: هو ما يؤثر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما، ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة أو مقدرة(٤).

١- النحو والنحاة، ٨٠ ــ ٨١.

٢- النحو والنحاة، ٨١.

٣- جامع الدروس العربية ٣/ ٢٧٤ (بتصرف).

٤- النحو الوافي ١/ ٧٥.

أما الدكتور محمد البنا فرأى أن المراد من العامل عند النحاة هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب[1].

وقدم الشيخ الغلاييني بعد ذلك هذه النظرية بصورة لا تخلو من جدة في العرض وابتكار في الطرح، موضحاً كيف انتظمتْ قواعد النحو كلها، قال: " فمنها ما يؤثر فيما يليه فيرفع ما بعده أو ينصبه أو يجزمه أو يجره، كالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به[2]، وكالمبتدأ يرفع الخبر، وكأدوات الجزم تجزم الفعل المضارع، وكحروف الجر تخفض ما يليها من الأسماء فهذا هو المؤثر أو العامل، ومنها ما يؤثر فيه ما قبله فيرفعه أو ينصبه أو يجره أو يجزمه كالفاعل والمفعول، والمضاف إليه، والمسبوق بحرف الجر، والفعل المضارع وغيرها، فهذا هو المتأثر أو المعمول[3].

ومنها ما لا يؤثر ولا يتأثر كبعض الحروف، نحو: هل، وبل، وقد، وسوف، وهلا، وغيرها من حروف المعاني[4].

والنتيجة الحاصلة من فعل المؤثِّر وانفعال المتأثر هو الأثر كعلامات الإعراب الدالة على الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم فهي نتيجة لتأثير العوامل الداخلة على الكلمات، ولتأثر الكلمات بهذه العوامل"[5].

١- الرد على النحاة، المقدمة ٢٠.

٢- ويندرج تحت ذلك أدوات النصب لكنه لم يذكرها لاكتفائه بالقول إن الفعل هو الناصب – مثلاً – للمفعول.

٣- ذكر في الهامش: المؤثر: الفاعل الذي يحدث أثراً في غيره. والمتأثر: المنفعل الذي يقبل أثر غيره فيه، قال: ولم يذكر اللغويون "تأثر" إلا أننا استعملنا هذا الاشتقاق للإشارة إليه، وقياس اللغة لا يأباه، أقول: لقد استخدمها من قبل الرضي أيضاً

٤- وذكرنا من قبل أنها تؤثر معنى فقط.

٥- جامع الدروس العربية ٣/ ٢٧٥.

وشرح أيضاً الأستاذ عباس حسن هذه النظرية بوضوح من خلال شرحه للمثال "أكرم محمودٌ الضيفَ" فقال:

"إن محموداً في هذه الجملة نُسِبَ إليه شيء هو فعل الكرم، فهـو فاعـل الكـرم، فبدلاً من أن نقول: نسب إلى محمود أنه فعل شيئاً هو الكـرم، حـذفنا هـذه الكلمـات الكثيرة واستغنينا عنها برمز صغير اصطلح عليه النحاة يرشد إليها، ويدل عليها ذلـك الرمز هو "الضمة" التي في آخر كلمة "محمود". فهذه الضمة التي على صغرها تدل على كل هذا المحذوف، وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلـك الرمز الاصطلاحي الذي دلَّ على المعنى المطلوب بأخصر إشارة.

لكن كيف عرفنا أن محموداً فعل شيئاً أي أنه هو الفاعل؟ عرفنا ذلك من كلمة قبله هي "أكرمَ" ويسميها النحاة فعلاً ولا يمكن أن يوجد الفعل بنفسه، فوجود الفعل دل على وجود الفاعل ووجود الفاعل يقتضي أن نعلنه ونذيع أنـه الفاعـل، وطريقـة الإذاعة قد تكون بكلمات كثيرة أو قليلة أو برمز يغني عن هذه وتلك، كالضـمة الـتي اختارها النحاة واصطلحوا على أنها الرمز الدال على الفاعلية.

وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتداء أولاً إلى الفاعل وإلى الكشف عنه، ثم إلى وضع الرمز الصغير في آخره ليكون إعلاناً على أنه الفاعل وشارةً دالة عليه.

ومثل هذا يقال عن كلمة الضيف، فقد نسب إليه شيء هو أنه وقع عليه كـرم، أو حصل له شيء هو الكرم، فحذفنا هذه الكلمـات الكـثيرة واسـتغنينا عنهـا برمـز "الفتحة" في آخر كلمة الضيف فهي تؤدي ما تؤدي الكلمـات المتعـددة الـتي حـذفت، والذي أرشدنا إلى أن الضيف وقع عليه شيء هو وجود الفعـل أيضـاً والفاعـل، ولمـا كان الفعل هو المرشد إلى الفاعل والدال عليه وكان الفعل هو الأصل في الإرشاد وفي الدلالة على الفاعل والمفعول، فهو الأصل أيضاً في جلب العلامـة الدالـة علـى كـل منهما، وهو السبب الأساسي في مجيئها فسمي لذلك عاملها"[1].

١- النحو الوافي ١/ ٧٥.

وما يقال في الفعل مع فاعله ومفعوله يقال في غيره من العوامل الأخرى مع معمولاتها، سواء أكانت لفظية: كالفعل وحروف الجر، والجوازم، أم معنوية كالابتداء والتجرد من النواصب والجوازم[1].

ومع وضوح هذه النظرية ظهرت أسئلة تتصل بالعامل أجاب عنها النحاة بدقة.

❖ من ذلك السؤال الأول العام الذي أثاره ابن مضاء وهو: لماذا أسند النحاة في قولهم هذا العمل إلى الألفاظ، ولم يقولوا صراحة:إن المتكلم هو العامل؟ أشار إلى ذلك بقوله: "من ذلك ادعاؤهم – أي النحاة – أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها ما يكون بعامل وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا: ضرب زيدٌ عمراً: أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه "ضرب" ومذهب أهل الحق أن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء، والعوامل النحوية لم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع" ثم رفض القول إنها تعمل على وجه التشبيه والتقريب، لأن القول بعملها أفضى – كما يزعم – إلى تغيير كلام الرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى درجة العيِّ، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها[2].

١- النحو الوافي ١/ ٧٣ بتصرف.

٢- الرد على النحاة ص ٦٩ -٧٠، بتصرف، وسنفرد – فيما بعد – مبحثاً خاصاً في الرد على ابن مضاء.

وأجاب النحاة عن هذا السؤال فقالوا:

إذا كان المتكلم هو المحدث للعامل إذًا هو موجِد الموجِد أيضاً، ومادام هو موجِدٌ الموجِدَ صحّ أن يُنسب العملُ للفعل لأنه موجَد الموجِدَ، أو لأنه آلة في العمل[١]، وقال الرضي في موضع آخر: "اعلم أن محدث هذه المعاني ـ الفاعلية والمفعولية ـ في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها، لكنه نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المُعلم فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنه صار أحد جزئي الكلام"[٢].

وأكدوا على ذلك بالقول: إن الفعل هو آلة استعملها المتكلم للوصول إلى ما يريد من المعاني، فلا مانع من نسبة الفعل إلى هذه الآلة، فالعرب تقول: قطعتْ السكينُ، كما تقول قطعتُ بالسكين أي تسندُ العملَ إلى السكين، كما أسندوا الضرب إلى الأمير في قولهم: ضرب الأميرُ اللصَّ، مع أن ضارب اللص هم حاشية الأمير. وكل ذلك ضربٌ من المجاز. قال ابن فارس في الصاحبي مشيراً إلى ما ذكرناه: "ومن سنن العرب إضافة الفعل إلى ما ليس فاعلاً في الحقيقة يقولون: أراد الحائطُ أن يقعَ، وفي كتاب الله جل ثناؤه "جداراً يريد أن ينقض" وهو في شعر العرب كثير قال الشماخ:

أقامتْ على رَبْعَيْهما جارتا صفًا
كُمَيْتَا الأعالي جَونتا مُصطلاهما

فجعل الأثافي مقيمة[٣].

١- النحو والنحاة ١٣٦، والمراد من لفظ الآلة أن الفعل هو المؤثر.

٢- شرح الكافية ١/ ٢١.

٣- الصاحبي ٣٤٦، وفي هامش المرجع المذكور: ويعني بجارتا صفا: الأثفيتين لأنهما مقطوعتان من الصفا، وكُميتا الأعالي: صفة لجارتا صفا، قال الأعلم: يعني أن الأعالي من الأثفيتين لم تسودَّ لبعدها عن مباشرة النار، فهي على لون الجبل وقوله: جونتا صفا: نعت ثان لقوله:جارتا صفا، والمصطلى: مكان الصلاء أي الاحتراق بالنار يريد أن أسافل الأثافي قد اسودت من إيقاد النار بينها، والضمير المثنى في مصطلاهما راجع عند سيبويه لقوله:جارتا صفا، وعند المبرد للأعالي.

وإلى نحو هذا أشار ابن عطية حين فسر قوله تَعَالَىٰ:﴿ عَزَمَ ٱلْأَمْرُ ﴾[1] قال: استعارة كما قال الشاعر:

قد جَدّتِ الحربُ بكم فجُدّوا

ومن هذا الباب نامَ ليلك، ونحوه[2].

أما ابن خروف فقد ذكر جواباً فلسفياً منطقياً حين ردَّ على أبي علي الفارسي الذي نُسب إليه أنه أضاف العمل إلى الألفاظ حقيقة، قال: " إن النحويين أسندوا العمل إلى الألفاظ والرافع والناصب والجار والجازم إنما هو المتكلم، والألفاظ لا عمل لها، لكن لما كان المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ وينصب عند آخر ويجر ويجزم عند آخر، فكانت تجري مع أنواع الإعراب وجوداً وعدماً نسبوا العمل إليها اتساعاً ونظماً للاصطلاح فقط[3].

وكأن الدكتور إبراهيم البنا شرح كلام ابن خروف حين قال: " وإنما نسبناها إلى اللفظ الطالب في التركيب لما كانت توجد بوجوده وتعدم بعدمه، فلما كان الفعل المتعدي يطلب فاعلاً ومفعولاً نسبنا الرفع والنصب إليه، ولما كان المصدر جيء به لتأكيد معنى الحدث في الفعل أو لبيانه فقد نسبنا نصبه إلى الفعل، ولما كان النعت جيء به لتخصيص المنعوت أو توضيحه فقد نسبنا العمل إلى المنعوت، فالحقيقة أن اصطلاح العمل أردنا به بيان العلاقات، فكل لفظ اصطلحنا على تسميته عاملاً

١- سورة محمد ٢١.

٢- المحرر الوجيز ١٣/ ٤٠٦، قال المحقق: هذا شاهد على إسناد الفعل إلى من لا يقوم به على سبيل المجاز، فقد أسند الشاعر الجد إلى الحرب والجد ضد الهزل، وقوله: جدت الحرب، معناه: اشتدت ولم تعد هزلاً فقابلوها بالاجتهاد ولا تتهاونوا... وأضاف قائلاً: أسند رؤية النوم إلى الليل في قوله: فنام ليلي وتجلى.

٣- المقاصد الشافية ٣/ ١٣٣.

فاعلم أنه في التركيب طالب لغيره، وكل لفظ اصطلحنا على تسميته معمولاً فاعلم أنه مطلوب لغيره"[1].

وقد أشار البنا أيضاً إلى تسامح النحاة أيضاً في نسبة العمل إلى هذه الألفاظ فقال: "إن النحاة في قولهم بالعامل كانوا متسامحين حين نسبوا العمل إلى الألفاظ أو المعاني، وإن ذلك شيء كان مقرراً واضحاً في مصنفاتهم"[2].

وعرض عباس حسن لهذه القضية أيضاً فذكر أن مما أخذه بعض المتسرعين على النحويين هو نسبتهم العمل إلى العامل، فجعلوه هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئاً؟ وإنما الذي يعمل هو المتكلم؟ ورد ذلك قائلاً: "إن تلك العوامل بنوعيها ليست مخلوقات حية، تجري فيها الروح فتعمل ما تريد وتحس ما يقع عليها وتؤثر بنفسها، وتتأثر حقاً بما يصيبها، وتحدث حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شيء من ذلك، إنما الذي يؤثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم وليست هي، ولكن النحاة نسبوا إليها العمل لأنها المرشد إلى المعاني والرموز، وهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها، إذ هي السبب في الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمة، وإذا ثبت لها هذا، فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها، وتسميتها "عاملاً" ولا عيب في أن نقول مثلاً: "كان" ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، "وإن" تنصب المبتدأ وترفع الخبر... إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى الذي يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربي الفصيح بل مع الأسلوب البلاغي الأعلى"[3].

١- الرد على النحاة، المقدمة ١٧.

٢- الرد على النحاة، المقدمة، ١٩.

٣- النحو الوافي ١/ ٧٤ بتصرف.

وظاهرة تأثر الكلمات بعضها ببعض وتأثرها بالحروف ظاهرة واضحة في الدرس النحوي فـ(أل) تفيد التعريف مثلاً، والسين وسوف تفيدان الاستقبال، فالتأثير كما يحصل في المعاني والزمان، لا مانع من حصوله من تشكيل آخر الكلمة، وكل ذلك مرجعه إلى المتكلم الذي يلجأ إلى هذا ليعبر عما يريد[1].

❖ **والسؤال الثاني:** لِمَ لم يجعلِ النحاة الفاعلية والمفعولية عوامل، مع أن الفاعلية هي الداعية إلى الرفع المقتضي لحركته أي الضمة، وكذلك المفعولية هي الداعية إلى النصب المقتضي لحركته أي الفتحة، وكذلك الإضافة هي الداعية إلى الجر، بالمضاف أو بحرف وكلاهما له حركة واحدة وهي الكسرة؟.

فالجواب: أن الفاعلية أمر خفي، لذا نيط الحكم بملازمها وهو الفعل أو شبهه لأنه أظهر منها في الكلام، ففي أصول الفقه في علة القياس أن العلة إذا كانت خفية أو غير منطقية نيط الحكم بوصفٍ ظاهرٍ منضبط كالترخص في السفر بالفطر، علته في الحقيقة المشقة، ولكنها لما كانت غير منضبطة نيط الحكم بالسفر، وكذلك القصاص علته هو القتل العمد والعدوان، ولكنه لما كان خفياً نيط بالقتل بالمحدد، وقل مثل ذلك في المفعولية والإضافة إذ لما كانتا خفيتين، نيط الحكم بالأمر الظاهر، وهو الفعل وحرف الجر والمضاف[2].

١- النحو والنحاة، ٨٠ ـ٨١، ومن المفيد أن نذكر أن فلسفة العامل تتعلق باعتقاد بعض الطوائف الإسلامية، فمن المعلوم أن المعتزلة ذهبوا إلى أن الإنسان هو الذي يفعل الفعل، فالظاهر أن مذهب الجمهور في نظرتهم إلى أن المتكلم هو المحدث للحركات هو أثر من آثار المعتزلة، ومن المعلوم أيضاً أن الجُهمية ذهبت إلى أن الله هو الفاعل لكل شيء، فالظاهر أن ابن مضاء حين قال: إن هذه الأصوات ـ أي الحركات الإعرابية ـ إنما هي من فعل الله تعالى يلتقي مع مذهب الجُهمية. انظر لذلك: تقويم الفكر النحوي للدكتور علي أبو المكارم ٢٤١.

٢- النحو والنحاة، ١٣٦ـ١٤٧ بتصرف. ومعنى هذا النص الفقهي الأصولي وضحه الدكتور عبد الكريم زيدان في كتابه الوجيز في أصول الفقه، ١٦١ قال: إن الحكمة من إباحة الفطر للمسافر=

❖ **والسؤال الثالث:** لماذا كان حق الفاعل مرفوعاً ولم يكن منصـوباً؟ ولمـاذا لم يكـن المفعول مرفوعاً، والفاعل منصوباً؟

والجواب: من وجوه كما قال ابن يعيش:

أحدهما: أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإعراب لجاز أن يتوهم انه فاعل.

ثانيا: أن الفاعل اختص بالرفع لقوته، والمفعول بالنصب لضعفه، وإنمـا كـان الفاعـل قوياً للزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه، وليس المفعول كذلك بل يجـوز سـقوطه وحذفه، فإذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف، والضـمة أقـوى مـن الفتحـة، لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف، لأنها أضـيق مخرجـاً، ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك في الألف لسعة مخرجهـا، ومخـرج الحـرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه، وإذا ضاق صَلُبَ الصـوت وقـوي، فناسـبوا بأن أعطَوا الأقوى الأقوى والأضعفَ الأضعفَ.

ثالثاً: أن الفاعل أقل من المفعول إذ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، وقد يكون لـه مفعولات كثيرة..فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفعَ الذي هو ثقيل، وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصبَ الذي هو خفيف، وإنما فعلوا ذلك لوجهين:

= في رمضان هي المشقة، ولكن هذه المشقة غير منضبطة فهي تقديرية، فربط الشارع هذا الحكـم بأمر منضبط وهو السفر أو المرض، لأن كلاً منهما مظنة تحقيق حكمة الحكم، فمتى كـان المسـلم مسافراً، فله أن يفطر وإن لم يجد مشقة، ومن كان مقيماً فلـيس لـه أن يفطـر وإن وجـد مشـقة في عمله، وكذلك القتل العمد، العدوان هو علة القصاص، ولكن العمدية أمر نفسـي لا يعرفـه إلا من قام به، فأقام الشارع مقامه أمراً ظاهراً يقترن به ويدل عليه، وهو الآلة التي يستعملها القاتـل التي من شأنها القتل كالسيف والمسدس والبندقية".

أحدهما: ليقل في كلامهم ما يستثقلون وهو الضمة.

والثاني: أنهم خصوا الفاعل بالرفع، والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلاً في الكلام، فيكونَ ثقلُ الرفع موازياً لقلة الفاعل، وخفةُ النصب موازية لكثرة المفعول[1].

وخلاصة ذلك كله:

١. أن الكلمة العربية قد يطرأ على معناها الإفرادي معنىً زائداً إذا وقعت في الجملة كالفاعلية والمفعولية فوضعَ العرب هذه الحركات للدلالة على هذه المعاني ميلاً نحو الخفة والاختزال.

٢. اختارت العرب تغير الحركات للدلالة على هذه المعاني، لأنها لو التزمت السكون مثلاً، لما عرفنا الفاعل من المفعول إلا بأن يكون الفاعل هو المتقدم والمفعول هو المتأخر، ولكنهم حين تواضعوا على هذه الحركات أعطوا الكلمة حرية التقدم والتأخر في الجملة، لذا أجازوا تقديم الفاعل وتأخيره لأن هذه الحركات أمَّنت لنا عدم الوقوع في اللبس.

٣. وضعت العرب أبعاض حروف العلة، وهي الضمة والفتحة والكسرة، للدلالة على المعاني التي لا تخلو منها جملة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة وما أُلحق بها، فلكثرة دوران هذه المعاني وضعوا لها هذه الحركات لخفتها.

أما المعاني التي لا تلزم في الجملة بل قد تطرأ على الكلمة فلم يطلبوا لها أخف الحركات بل نراهم:

- غيروا أحياناً في الصيغة كما هو حال التصغير، والنسب، والجمع، والفعل المبني للمجهول.
- ووضعوا أحياناً حروفاً للدلالة على المعاني الطارئة كما في المثنى نحو: مسلمان، والجمع نحو: مسلمون، والتاء في مسلمة، وأل في الرجل... وهكذا

١- شرح المفصل ٣/ ٧٥ بتصرف.

قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك: " وينبغي أن تعلم أن المعاني التي تعرض للكلم على ضربين:

أحدهما: ما يعرض قبل التركيب كالتصغير والجمع والمبالغة، والمفاعلة، والمطاوعة، والطلب، فهذا الضرب بإزاء كل معنىً من معانيه صيغة تدل عليه فلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه.

والثاني من الضربين: ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة وكون الفعل المضارع مأموراً به أو معطوفاً أو علة أو مستأنفاً، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض"[1].

٤. رأى النحاة أن هناك شبهاً بين الفاعل وبقية المرفوعات فأظهروها، ورأوا شبهاً بين المفعول به وبقية المنصوبات فأظهروها أيضاً، وهكذا ضبطوا المعاني الأصلية والطارئة.

٥. ثمة إجماع بين النحاة على أن المتكلم هو المحدث للمعاني المقتضية للحركات. فلولا الفعل في: ضرب زيد عمراً، ما حصل في زيد معنى الفاعلية، ولولا الفاعلية ما رُفع زيد، وكذلك لولا الفعل ضرب ما حصل في (عمراً) معنى المفعولية ولولا المفعولية ما نصب (عمراً)، فهذه المعاني اقتضت الحركات، الضمة والفتحة والكسرة وهكذا[2] أي الحركات مرشدة إلى تلك المعاني.

ولابد من الانتباه إلى أن عمل العامل يكون لفظياً ومعنوياً معاً، وقد يكون معنوياً فقط، كما قد يكون لفظياً فقط.

١- شرح التسهيل ١/ ١٣٣

٢- النحو والنحاة ١٤٢ـ١٤٨ بتصرف.

مثال الأول: ضرب زيد عمراً، فالفعل ضرب أحدث معنى الفاعلية في زيد، ـ وهذا أثر معنوي ـ والفاعلية تطلب الرفع الذي دلت عليه حركة الإعراب هنا – وهي الضمة– فهي إذن أثر لفظي، والفعل (ضرب) أيضاً أحدث معنى المفعولية في (عمراً). والمفعولية أثر معنوي، وهذه المفعولية تطلب النصب المدلول عليه بالفتحة، فحركة الإعراب هنا أثر لفظي.

وقد يكون أثر العامل مقدراً كما هو الشأن في: ضرب موسى عيسى وضرب أخي صديقي، وضرب هذا ذاك، والمهم أن عمل العامل قد يكون معنوياً ولفظياً معاً، ويدخل تحت هذا حروف الجر الأصلية، ففي قولنا: ضرب زيد عمراً في الدكان، نلحظ أن حرف الجر (في) قد عمل الجر في لفظ الدكان، وأفاد فيه صفة لم تكن في حال كونه مرفوعاً أو منصوباً، ألا وهي الظرفية المختصة.

وقس على هذا حروف الجزم والنصب وإنَّ وأخواتها، وبعض حروف الجر الزائدة مثل (من) الزائدة في نحو: ما جاءني من رجل. فإن (من) هنا أفادت استغراق الجنس وجرت لفظة رجل. في حين أن قولك: ما جاءني رجل، لا دلالة فيه على استغراق الجنس نصاً [1]، وإن كان معنى الفاعلية موجود فيه.

ومثال الثاني: أي كونه معنوياً فقط: حروف الاستفهام والنفي، لأن هذه الحروف تنقل معنى الجملة من الخبر إلى الاستفهام أو النفي، ولا تؤثر في اللفظ كقولنا: هل جاء زيد، وما جاء زيد[2].

١- لولا وجود (من) في الجملة لاحتمل أن يكون النفي دالاً على نفي رجل واحد، أو جنس الرجال، لكن حين دخلت (من) دلت على أن النفي منصب على الجنس فلا يجوز أن نقول: لارجل في البيت بل رجلان.

٢- نتائج الفكر للسهيلي، ٣٤١، وانظر دلائل الإعجاز، ١٤.

ومثال الثالث: أي كونه لفظياً فقط حروف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة كقولنا: أكرمْ بزيدٍ، وربَّ رجلٍ كريم التقيت به.

نخلص من كل ما سبق إلى أن نظرية العامل توضح تلك العلاقات اللفظية والمعنوية بين الكلمات في التراكيب اللغوية. وهذا يجرنا إلى القول إن عبد القاهر الجرجاني أقام نظرية النظم على فكرٍ من نظرية العامل، لأن المراد من العلاقات القائمة بين الفعل والاسم والحرف - تلك التي أشار إليها عبد القاهر- هي توخّي معاني النحو، وهذه المعاني لم ولن تتم إلا وفق نظرية العامل قال: "ليس النظم إلا تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض"، ثم راح يوضح تلك العلاقات القائمة بين الفعل والاسم والحرف، مورداً مواضعها، نذكر منها:

أن الاسم يتعلق بالاسم حين يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً... إلخ أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل... وذلك في اسم الفاعل كقولنا: زيد ضاربٌ أبوه عمراً...

ثم أورد أمثلة لتعلق الاسم بالفعل فقال: وذلك بأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً فيكون مصدراً قد انتصب به كقولك: ضربت ضرباً أو مفعولاً به كقولك: ضربت زيداً... إلخ.

وتحدث عن تعلق الحرف بالفعل والاسم وذلك بتوسطه بينهما، فذكر أن العطف هو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول، وأشار إلى العامل معنى لا لفظاً من الحروف، المتمثل في تعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزم بما تدخل عليه[1].

وانتهى بعد هذا التطواف إلى القول: هذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه. وأضاف قائلاً: إنا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب، ونرى العلم بها مشتركاً بينهم"[2].

١- دلائل الإعجاز،١٣-١٤-١٥- ١٦.

٢- دلائل الإعجاز، ١٥.

الفصل الثاني

أنواع العوامل

قسم النحاة العوامل إلى أقسام باعتبارات مختلفة:

١- فهي بالنظر إلى أثرها في العمل، إما قياسية وإما سماعية.

٢- وهي بالنظر إلى حقيقتها، إما لفظية وإما معنوية.

وقد أشار الجرجاني إلى التقسيم الأول، وبين المراد منه بقوله: إن العامل القياسي هو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته، قست عليه ضرب زيد، وثوب بكر.

أما السماعي فهو ما صح أن يقال فيه هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليسلك أن تتجاوزه / كقولنا: إن الباء تجر ولا تجزم[١].

أما التقسيم الثاني فهو التقسيم المشهور بين الدارسين **فالعوامل اللفظية**، هي الملفوظة في التركيب، وهي التي تحدث الحركات الإعرابية في نهاية الكلمة.

وتشمل الأفعال المتصرفة[٢] "كضرب" وغير المتصرفة "كنعم وبئس" والتامة "كضرب" والناقصة "ككان وأخواتها" والمشتقات المشبهات للأفعال "اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم التفضيل والصفة المشبهة" واسم الفعل والأدوات التي تنصب

١- التعريفات، ١٤٥.

٢- تعد الأفعال من أقوى العوامل، انظر المساعد ١/ ٢٠٥، والهمع ١/ ٤٩.

المضارع أو تجزمه، وإن وأخواتها، وحروف الجر والمضاف على قول من قال: إنه عامل في المضاف إليه، والمبتدأ على قول من قال: إنه الرافع للخبر، فالمضاف والمبتدأ حينئذ من العوامل اللفظية، وأجمع النحاة على أن أقوى العوامل هي الأفعال[١].

أما **العوامل المعنوية**، فهي كما قال الجرجاني: لاحظَّ للسان فيها فهي معنى يعرف بالقلب[٢] أي لا ذكر لها في التركيب مع ظهور أثرها في آخر الكلمة، منها:

١- الابتداء: والمراد به اهتمامك بالشيء قبل ذكره وجعلك له على هذه الصفة مجرداً عن العوامل اللفظية أي جعل الاسم أولاً ليخبر عنه، وقيل: هو تجرده عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد، مثل: زيد منطلق، وقيل هو الإسناد نفسه، وقيل: هو التجرد والإسناد معاً[٣].

ومن أمثلته ذهاب البصريين إلى أن المبتدأ إنما ارتفع بعامل معنوي هو الابتداء، وهو التجرد من العوامل اللفظية، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق بالنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت الآخر، لكان تركُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك هاهنا.

أما الخبر فمذهب سيبويه أن العامل فيه لفظي وهو "المبتدأ"، وذهب بعضهم أن العامل فيه معنوي وهو "الابتداء" فهو عامل في المبتدأ والخبر.

١- وهناك آراء أخرى للعامل في المضاف إليه والخبر ستمر بك بعدُ.

٢- التعريفات ١٤٦.

٣- انظر ذلك كله في مفتاح العلوم، للسكاكي ٦٥، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٠، وعمدة ذوي الهمم ٣٨٦ والهمع ١/ ٩٥.

وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ والمبتدأ رفع الخبر[1].

٢- التجرد من العوامل اللفظية: وهو في حقيقته الابتداء نفسه، ومن أمثلته عند الكوفيين أن الفعل المضارع عندهم رفع لتجرده عن الناصب والجازم، فالتجرد عامل معنوي صار سبباً في رفع المضارع. أما البصريون فقالوا: إن رافعه هو وقوعه موقع الاسم أو قيامه مقام الاسم كالمبتدأ عامله الابتداء[2].

٣- الخلاف: من مصطلحات الكوفيين والمراد منه أن هناك خلافاً يحصل بين ما يأتي متأخراً عما يأتي متقدماً، أو صرف الثاني عما عليه الأول، وقد ذكروه في مسائل:

أ- نصب الظرف الواقع خبراً للمبتدأ نحو: زيدٌ أمامك، فأمامك انتصب على الخلاف، لأن أمامك ليس زيداً في المعنى، فلما كان الظرف هنا مخالفاً للمبتدأ نصب على الخلاف للتفريق بينهما. أما البصريون فقالوا: أمامك منصوب بمقدر محذوف تقديره كائن أو مستقر أو استقر، والظاهر أن ما ذهب إليه الكوفيون مأخوذ مما أشار إليه سيبويه بقوله: عن "هو خلفك" بأن الظرف "خلفك" منصوب بالمبتدأ لأنه غيره[3]، فلعل قوله (لأنه غيره) كان البذرة لرأي الكوفيين في مفهوم الصرف والخلاف؟

ب- نصب المفعول معه: ذهب الكوفيون إلى أن الخشبة في نحو "استوى الماء والخشبة" منصوبة على الخلاف ولا يجوز نصب الخشبة بالفعل استوى لأنه لازم. وذهب البصريون إلى أن الخشبة منصوبة بالفعل الذي قبلها وإن كان لازماً لكنه تقوَّى بالواو[4].

١- الإنصاف ١/ ٤٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٠١.

٢- الإنصاف ١/٣٠٨، وتاريخ النحو للدكتور عبد الحميد طلب ١/٣٠٨.

٣- الكتاب ١/ ٤٠٤-٤٠٦والهمع ١/ ٩٨، والظاهر أن إعراب أمامك عندهم هو خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الخلاف.

٤- الإنصاف ١/ ٢٤٨.

ج- نصب الفعل المضارع بعد واو المعية: قال الكوفيون: إن الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية مثل: "لا تقد السيارة وتشربَ الشاي" منصوب على الصرف، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بأن المضمرة[1].

د- نصب المضارع الواقع بعد فاء السببية: ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية في نحو قوله تَعَالَى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾"[2]، منصوب على الصرف أو على الخلاف، لأن الفوز ليس هو التمني. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بأن المضمرة أيضاً"[3].

هـ - نصب المستثنى عند الكسائي، ذهب الكسائي إلى أن المستثنى منصوب لمخالفته الأول، لأن ما قبل إلا في نحو قولنا: قام القوم إلا زيداً، موجب له القيام وما بعدها منفي عنه القيام[4].

٤- التبعية: ذهب الجمهور إلى أن العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع، ونسب إلى سيبويه.

وقيل: العامل فيهما معنوي وهو تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والأخفش.

- وأما البدل: فقيل: إن عامله هو العامل في المبدل منه كما أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، وقيل: إن عامله محذوف وهو قول الجمهور، فقولنا "أكلت الرغيفَ نصفَه" أي أكلت الرغيف أكلت نصفه، ويدل لهم ظهوره في بعض

١- الإنصاف ٢/ ٢٥٥.

٢- سورة النساء ٧٣.

٣- الإنصاف ٢/ ٢٥٧، وانظر قواعد المطارحة ١٠٠.

٤- المقاصد الشافية، ٣/ ٣٤٩ وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٥٧.

المواضع، كقولـه تعالى: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[1]، فقوله "لمن آمن" هو بدل من قوله "للذين استضعفوا" فظهور اللام مع من وهو بدل من قوله تعالى "الذين" يدل على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه[2].

وقال قوم منهم المبرد: عامله متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف. وقال ابن عصفور: عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف، لا أنه عامل بالأصالة.

- وأما النسق فقال الجمهور: عامله عامل متبوعه بواسطة حرف العطف، وقيل: الحرف، وقيل: محذوف مقدر بعد الحرف.

قال السيوطي بعد ذكره هذه الخلافات: "ولو قيل: العامل في الكل المتبوع، لكان له شواهد تؤيده منها قولهم: إن المبتدأ عامل في الخبر، والمضاف عامل في المضاف إليه" ثم قال: "ولم أر أحدًا قال بذلك"[3].

٥- الإسناد: نسب إلى هشام بن معاوية الضرير، وعنده أن الفعل ليس هو الرافع للفاعل، وإنما رافعه هو إسناد الفعل إليه، فالإسناد يقتضي رفع الفاعل[4] وقد رد ابن يعيش ذلك، فقال: "وهو تقريب، وهو في الحقيقة غير جائز، لأن الإسناد معنى، ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي"[5]، والعامل اللفظي أقوى لذا نركن إليه.

١- سورة الأعراف ٧٥.

٢- أسرار العربية ٣٠١.

٣- الهمع ٢/ ١١٥وانظر اللباب ١/ ٤٠٦-٤١٤ والأشباه والنظائر ١/ ٥٢١ وشرح التصريح ٢/ ١٠٨وحاشية الخضري ٢/ ٥١.

٤- الهمع ١/ ١٥٩.

٥- ينظر: شرح المفصل ٢/ ١١٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٥، والهمع ٢/ ٤٦.

٦- الفاعلية: نسب إلى خلف الأحمر، فعنده أن رافع الفاعل بعد الفعل هو معنى الفاعلية المتمثل في موقع الفاعل، ومنزلته ومرتبته[١].

ومن مواضع عمل معنى الفاعلية، ما ذكره بعضهم عن الكوفيين أنهم رفعوا الاسم بفاعلية متبوعه، كقولهم: ضاربَ زيدٌ هنداً العاقلةُ، برفع العاقلة لمعنى الفاعلية الموجود في كلمة هند المنصوبة لفظاً[٢].

٧- المفعولية: نسب إلى خلف الأحمر أيضاً، كان يرى أن الفعل لا يرفع الفاعل، ولا ينصب المفعول، وإن الناصب للمفعول هو المفعولية، أي كونه واقعاً مفعولاً به، فوقوعه مفعولاً به يوجب نصبه كما أن رفع "زيد" هو في كونه واقعاً موقع الفاعلية[٣].

وقد رد البصريون قوله هذا لأن الأمر لو كان كما زعم لوجب ألا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو: ضُرِب زيدٌ، لعدم معنى الفاعلية، وأن ينصب الاسم في نحو: مات زيدٌ، لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع مالم يُسمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية، وارتفع الاسم في: مات زيدٌ، مع عدم معنى المفعولية دلّ على فساد ما ذهب إليه[٤].

ومن مواضع عمل معنى المفعولية قولهم: ضاربَ زيدٌ هندًا العاقلَ، بنصب العاقل لوجود معنى المفعولية في متبوعه "زيد" الفاعل المرفوع لفظاً، وهو مفعول معنى.

١- الهمع ١/ ١٥٩ وانظر الإنصاف ١/ ٧٨.

٢- العوامل المعنوية١/ ٣٠٢.

٣- الإنصاف ١/ ٧٨، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٢٨، وتاريخ النحو وأصوله للدكتور عبد الحميد طلب ١/ ٣٠٨.

٤- العوامل المعنوية ١/ ٣٢٢، وانظر التذييل والتكميل ١/ ٣٢٢.

ومن مواضع عملها أيضاً ما نسب إلى السهيلي في أن معنى المفعولية هو العامل في باب الإغراء كقولنا: الصدقَ الصدقَ[1]. ويمكن رده من قبل الجمهور بأن العامل المحذوف هو كالثابت، ولما كان هذا العامل المحذوف فعلاً - أي الزم الصدق- وهو أقوى العوامل، فقد اجتمع في رأي الجمهور أمران يقويا ن، كونه كالملفوظ، وكونه فعلاً، وقال الرضي: إن العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه[2].

٨- التلبس بالفعل: نسب إلى الكسائي، وعنده أن رافع الفاعل هو كونه متلبساً بالفعل[3].

ولم تذكر كتب النحو المراد من هذا التلبس، فلعله عن طريق الإسناد، ولعله الإسناد بعينه، ولعل المراد منه إحداثه للفعل وهو ما سنذكره، فكأن الفاعل تلبس بالفعل عند إحداثه.

٩- ذهب قوم من الكوفيين إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل[4].

١٠- الإضافة عند الأخفش: ذهب سيبويه إلى أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظ له في عمل الجر، لكن العرب اختصرت حروف الجر، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حروف الجر فعمل عمله، والدليل على ذلك اتصال الضمائر بالمضاف، والضمير لا يتصل إلا بعامله[5].

١- شرح الأشموني ٢/ ٤٣، والهمع ١/ ١٥٩.

٢- شرح الكافية ٢/ ٢٧٩ (يوسف عمر).

٣- الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣، وانظر شرح المفصل ١/ ٧٤.

٤- الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣، وانظر شرح المفصل ١/ ٧٤.

٥- الهمع ٢/ ٤٦.

وذهب الأخفش والسهيلي وأبو حيان إلى أنه مجرور بالإضافة المعنوية[1].

وهناك الكثير من العوامل المعنوية التي تُلتمس في الكتب النحوية[2].

١- ينظر: شرح المفصل ٢/١١٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٥، والهمع ٢/٤٦.

٢- ينظر: العوامل المعنوية، رسالة ماجستير للدكتور سعيد آل يزيد القرني في جامعة أم القرى لتقف على الكثير منها.

الفصل الثالث

قواعد العامل

توزعت قواعد العامل على المباحث النحوية المختلفة، وشرح النحاة بها قواعدهم وضوابطهم على اعتبار أن الناشئة في هذا العلم هم على دراية بهذه النظرية، لذلك تراهم يحدثونك عنها وكأنك حفيٌّ بها، ولقد وقفنا منها على ما يأتي:

١- أن العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً ينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله كالسؤال عن اسم الفاعل لماذا عمل؟، وكالسؤال عن إنَّ وأخواتها لماذا عملت؟ وأكثر النحاة على أن أصل العمل هو للفعل لما فيه من الحدث.

٢- يضعف العامل إن كان فرعاً في العمل، وقد أشار سيبويه إلى ضعف العامل من خلال حديثه عن إنَّ قال: لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله، على حد قولك: إن عبد الله أخوك لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف إنَّ كالفعل، كذلك لم يجُزْ فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقو قوته فكذلك ما [1].

٣- قد يتقوى عامل لفظي بعامل لفظي كتقوي الفعل بواو المعية في قولك: سرت والحائطَ – عند بعضهم–.

وعلى ضوء هذا الأصل نفهم حديث النحاة عن اللام المقوية في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[2]، و ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[3]، فالذين قالوا: إنها زائدة مقوية مرادهم أن العاملين (مصدقا وفعال) لما ضعفا بكونهما فرعين في العمل تقويا بهذه اللام.

١- الكتاب ١/ ٥٩-٦٠.

٢- سورة البقرة: ٩١

٣- سورة البروج: ١٦.

وقال آخرون: إن اللامين معديتين جارتين للاسم الموصول بعدهما وقد اجتمع التأخر والفرعية في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾[1][2].

وثمة موضعان آخران تقوى بهما عامل لفظي بهذه اللام.

أولهما: ما كان من الأفعال المتعدية قد بني للتعجب على صيغة (ما أفعله) نحو: ما أضربَ زيداً لعمرو، وما أعطى زيداً لعمرو الدراهم، قال بعضهم: إنما دخلت اللام على المفعول به في الأصل لضعف الفعل بدخول معنى التعجب فيه، كما ضَعُفَ الفعل حين قُدِّم مفعوله عليه، لأن الفعل قد رُدَّ في التعجب إلى (فعُل) و(فعُل) ضعيفة مختصة بغير المتعدي/ وإنما تعدى بنفسه إلى المفعول الآخر من أجل النقل بالهمزة.

ثانيهما: الفعل النائب عنه حرف النداء إذا دخله معنى التعجب، نحو: يا للماء ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهما أو الاستغاثة نحو: يا لله للمسلمين، فقد كان الفعل قبل دخول ذلك المعنى يصل بنفسه، لأنه لما حذف الفعلُ ودخله معنى الانشاء ضعُفَ عن التعدي بنفسه، وخُصَّ ذلك بباب الاستغاثة والتعجب لما دخلَ على إنشاء النداء إنشاء آخر، فكانت اللام مقوية للعامل على التعدي[3].

٤- وقد يتقوى عامل معنوي بعامل لفظي كذهاب بعض النحويين إلى أن رافع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ[4].

١- المغني، لابن هشام، ٢٨٧-٥٧٦.

٢- سورة الأنبياء: ٧٨.

٣- المقاصد الشافية، ٣/ ٦١٥-٦١٦ بتصرف والمغني ٢٨٤.

٤- انظر: الإنصاف ١/ ٣٩ وشرح التسهيل ١/ ٢٧١ والهمع ١/ ٢٢٠ وانظر أيضاً المقاصد الشافية ٢/ ٤٢٥.

٥- يعمل من الأسماء ما يشبه الأفعال وهي المشتقات المعروفة لتضمنها الحدث، أما الأسماء الجامدة كأسماء الإشارة والموصولة والأعلام والضمائر فهي لا تعمل لخلوها من الحدث، وبهذا رد ابن مالك رأي ابن طاهر وابن خروف القائلين: إن المبتدأ هو الرافع للخبر إن كان عينه نحو: زيدٌ أبوك، وهو الناصب له نحو: زيدٌ عندك، فمما رد به ابن مالك أن المبتدأ قد يقع اسماً جامداً والاسم الجامد لا يعمل لبعد شبهه بالأفعال[1] ولهذا أيضاً أول النحاة الأعلام بالمشتقات في قول الشاعر:

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان

فأجازوا تعلق بعض بالعلم وهو أبو المنهال لتأويله بمعنى الشجاعة، فكأنه قال: أنا الشجاع المقدام، ومثله قول الشاعر:

أنا ابن ماويَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ

فإذْ متعلقة بابن ماويَّة، لما فيه من معنى الشجاع المقدام أيضاً وواضح أننا لا نستطيع أن نعلق شبه الجملة بالضمير (أنا) في البيتين السابقين لأن الضمائر لا يعلق بها[2] لجمودها.

٦- عوامل الأسماء هي الأصل، وعوامل الأفعال هي الفروع، وعوامل الأسماء هي الأكثر، ومن الأصول: الحمل على الأكثر، لذا فإن ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال فجعلها من عوامل الأسماء أولى، ولهذا تقوى قول البصريين القائلين بأن حتى ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة، لأن حتى من عوامل الأسماء، وأنْ من عوامل الأفعال[3].

١- شرح التسهيل ١/ ٣١٤-٣١٨.

٢- المغني، ٥٦٨ بتصرف.

٣- الأشباه والنظائر ١/ ٤٠٢.

٧- عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فالاختصاص في كل منهما موجب للعمل -كما رأينا في القاعدة السابقة-، ومتى بطل الاختصاص بطل العمل، وهذا ما دعاهم مثلاً إلى تقدير (أَنْ) بعد حتى لنصب الفعل المضارع بها، لأن (أن) مختصة بالدخول على الأفعال، أما (حتى) فمختصة بالدخول على الأسماء، لأنها في الأصل حرف جر، وحروف الجر مختصة بالدخول على الأسماء.

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن إنَّ وأخواتها يبطل عملها إذا اتصلت بها (ما) الحرفية، لأنها حينئذٍ لم تعد مختصة بالدخول على الجمل الاسمية. و(ما) تجعلها تدخل على الجمل الاسمية والفعلية كقوله تعالى: ﴿قُلْ: إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1] وبهذا السبب نقف على علة منع بني تميم إعمال (ما) إعمال (كان) قالوا: لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً بلاسم كحرف الجر أو بالفعل كحرف الجزم، إذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف و(ما) تدخل على الاسم والفعل، نقول: ما زيد قائم، وما يقوم زيد، فلما كانت غير مختصة، وجب أن تكون غير عاملة، أما أهل الحجاز فقد أعملوها لأنها أشبهت (ليس) في كون كلٍّ منهما ينفي الحال، ولأن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر أيضاً[2].

ونفيد هنا أن الحروف لا تخلو من أحد أمرين:

أ- إما أن تكون مختصة فلا تدخل إلا على ما اختصت بالدخول عليه، سواء أكان اسماً مثل حروف الجر أم فعلاً مثل حروف الجزم والنصب.

١- الأنبياء، ١٠٣وانظر شرح قطر الندى، ٢٠٧.

٢- أسرار العربية، للأنباري ١٤٣بتصرف.

ب- وإما أن تكون غير مختصة فتدخل على الاسم تارة، وعلى الفعل تارة أخرى، مثل حرفي الاستفهام الهمزة وهل وحروف العطف، وما ولا النافيتين.

ومما يتصل بما ذكرناه أن الحرف إذا كان مختصاً بالدخول على قبيل معين، نُظِرَ إليه، هل هو بهذا الدخول صار جزءاً من الكلمة أي صارا كالشيء الواحد أم لا؟ فإن نُزِّلَ منه منزلة الجزء وصارا كالشيء الواحد، فهو لا يعمل مثاله (أل) التعريف، وإن لم يُنزَّلْ فيعمل، لذا قال بعضهم: إن (إلا) هي العاملة في المستثنى بعدها، لأنها مختصة بالدخول على الاسم، وأيضاً هي ليست مُنزَّلةً منزلة الجزء منه[1].

وقد أشار الشاطبي إلى هذه المسألة وقرر أن نحو:كذا وكأين، دخلت فيهما الكاف على ما بعدهما وصارا كالشيء الواحد، والكاف عملت فيهما.

ومثل ذلك أن نحو: لا رجلَ في البيت، تركبت فيه لا مع اسمها وصارا كالشيء الواحد، وهي أي (لا) عاملة في هذا الاسم، وانتهى إلى القول: إن الظاهرتين موجودتان في العربية أي أحياناً يصير الشيئان كالشيء الواحد، ويعمل الواحد فيهما بالآخر وقد لا يعمل[2].

٨- معاني الحروف – في الأصل – لا تعمل، هذا هو المشهور، وأجاز بعضهم عملها، فقالوا في قول كعب بن زهير رضي الله عنه:

وما سعادُ غداةَ البينِ إذ رحلوا
إلا أغنُّ غضيضُ الطرف مكحولُ

١- شرح الأشموني ٢/ ١٤٣بتصرف.

٢- المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٥

إن غداة البين ظرف للنفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن، يعني أنهم علقوه بمعنى النفي الدالة عليه (ما) أما المانعون فيعلقونه بالفعل (انتفى) نفسه الذي دلت عليه (ما).

ومنه قول ابن الحاجب فيما نقله عنه ابن هشام في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾[1] قال إذ: بدل من اليوم، واليوم إما ظرف للنفع، وإما لما في "لن"من معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول مقيد باليوم، وثمة رأي ثالث ذهب أصحابه فيه إلى التفصيل، فقالوا: إن كان حرف المعنى نائباً عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة، وإلا فلا، ففي نحو: يا عبد الله، قالوا: إن الناصب هو (يا) والمانعون، يقولون: إن الناصب هو الفعل أدعو أو أنادي المحذوف الذي نابت عنه (يا) ويتحصل مما ذكرناه أن هناك ثلاثة آراء في عمل حروف المعاني:

- المنع مطلقاً
- الجواز مطلقاً
- التفصيل، فإن كان الحرف نائباً جاز، وإلا فلا [2].

ومن أمثلة ذلك أن المبرد وغيره قالوا: إن الاستثناء منصوب بفعل محذوف تقديره أستثني نابت عنه (إلا) فهي الناصبة للمستثنى، ورُدَّ ذلك بأن معاني الحروف لا تعمل، والمستثنى منصوب بالفعل بواسطة إلا، أو بالفعل مستقلاً أو بالفعل أستثني المضمر[3].

١- سورة الزخرف ٣٩.

٢- المغني ٥٧٢ بتصرف، وانظر الخصائص، لابن جني ٢/ ٢٧٦.

٣- شرح الأشموني ٢/ ١٤٣وانظر المساعد ١/ ٥٥٦.

٨- لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، ولهذا رُدَّ قول من قال: إن الابتداء والمبتدأ معاً، عاملان في الخبر، وُردَّ قول من قال: إن المتبوع وعامله معاً عاملان في التابع، وردَّ قول من قال: إن الفعل والفاعل معاً عاملان في المفعول. ولهذ الأمر أيضا نقد النحاة رأي الفراء القائل بأن نحو: قام وقعد زيد إن العامل في زيد هما الفعلان جميعاً[(١)].

ولذلك منع البصريون أيضاً رفع الاسم المعطوف على اسم (إن الواقع) قبل استكمال الخبر، فلم يجيزوا "إن زيداً وعمرو قائمان" وأوجبوا "إن زيداً وعمراً قائمان وحجتهم في ذلك أننا لو رفعنا "عمرو" وعطفناه على الضمير المستتر في الخبر وهو "قائمان" للزم تقدم المعطوف على المعطوف عليه، وإذا عطفناه على محل اسم إن وهو "زيد" - لأن محله هو الابتداء قبل دخول "إن" عليه -، للزم توارد عاملين على معمول واحد، لأن "عمرو" حينئذ يكون مبتدأ فهو عامل في الخبر "قائمان" و"إن" عاملة في الخبر أيضاً، فاجتمع عاملان على معمول واحد، وهذا لا يجوز.

وهذا كما ذكرنا قائم على رأي البصريين الذين قالوا إن "إنَّ" هي العاملة في الخبر، أما عند الكوفيين فلا يلزم ذلك لأن "إنَّ" لا تعمل عندهم في الخبر، قال الرضي: "إن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول"[(٢)].

٩- قد يكون للعامل أكثر من معمول، سواء أكان العامل أصلياً أم فرعياً مثال الأصلي، الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، كقولنا: أعلمت زيداً المسألة سهلة،

١- شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٢/ ١٠٣والنحو الوافي، ٢/ ٢٠٣.

٢- شرح الكافية ١/ ٧٩ وانظر: الأشباه والنظائر ١/ ٥١٧، وحاشية الصبان ١/ ٢٨٥، وحاشية الخضري ١/ ١٣٦.

ومثال الفرعي ما ورد من إعمال أفعل التفضيل في حالين، قد توسط بينهما كقولهم: هذا بسراً أطيب منه رطباً[١].

١٠- مرتبة العامل قبل المعمول، فالفعل مثلاً قبل الفاعل والمفعول، وكان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظن وأخواتها قبل معموليها، ونواصب المضارع وجوازمه قبل المضارع نفسه، ولذا لم يجيزوا أيضاً في باب المصدر ـ مثلاً ـ أن يتقدم معموله عليه، فلا يجوز أن يقال: أعجبني زيداً ضربُكَ، وحجتهم في ذلك أن المصدر مع معموله كالموصول مع صلته، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه. وبناء على أن العامل في الأصل يجب أن يتقدم على المعمول، ظهرت لام التقوية في قوله تَعَالَى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٢] قالوا: لما تقدم المعمول (للرؤيا) على العامل (تعبرون) تقوى المعمول بهذه اللام، لأن تعبرون ضعف عمله حين تقدم معموله عليه، واكثر النحاة على أن هذه اللام ليست مقوية زائدة بل هي المعدية، أي الجار والمجرور متعلقان بالفعل تعبرون[٣]، ولأجل مراعاة الرتبة أيضاً رُدَّ على الكوفيين الذاهبين إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، إذ لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعاً للخبر، لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية، فكان لا يمتنع: صاحبها في الدار كما لا يمتنع: في داره زيد، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه[٤].

١- شرح الأشموني، ٢/ ١٨٣ وقد أجازوا تقدمه في هذه الحالة على معموله لشبهه باسم الفاعل. وانظر أمثلة كثيرة على هذه القاعدة في كتب النحو (باب التنازع)، انظر شرح التسهيل، ٢/ ١٦٤وشرح الأشموني ٢/ ٩٧.

٢- سورة يوسف ٤٣.

٣- المغني ٢٨٧، بتصرف، وانظر المقاصد الشافية، ٣/ ٦١٥.

٤- شرح التسهيل ١/ ٢٧٠، والمعلوم أنه في نحو: صاحبها في الدار، يجب أن يتقدم الخبر في الدار على المبتدأ صاحبها، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، ومثلها قولهم: على التمرة مثلها زُبْدَاً. انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٠.

ومن أجل مراعاة الرتبة أيضاً، منعوا تقدم المفعول معه على عامله واوه للعطف، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً [1].

١١- ويتصل بما سبق أنه لا يقع المعمول إلا في موقع يجوز أن يقع فيه العامل، ومن تطبيقات هذا الأصل.

أ- أن البصريين لم يجيزوا أن يتقدم التابع على المتبوع، وبنوا عليه عدم جواز تقدم معمول التابع فلم يجيزوا القول: هذا طعامَك رجلٌ يأكله، والأصل: هذا رجلٌ يأكل طعامَك، فإذا لم يجز تقدم الجملة الوصفية (يأكل) على رجل المتبوع، فمن باب أولى عدم جواز تقدم معمول يأكل وهو طعامك، لأنه معمول للتابع يأكل.

ب- ومن ذلك أيضاً أن كثيراً من معربي القرآن ومعهم العكبري لم يجيزوا في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا ﴾[2] تعليق الجار والمجرور (في أنفسهم) بقوله تعالى (بليغاً) لأن التقدير عند هؤلاء: وقل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً، فالجار والمجرور كانا متعلقين بـ(بليغا) أي بليغاً كائناً في أنفسهم، فلما قدما امتنع تعلقهما به، لأن الصفة كما ذكرنا وهي التابع هنا لا تعمل في المتبوع أي لا يجوز تقدم التابع على المتبوع، ولهذا علقوه بالفعل (قل)، أما الكوفيون فأجازوا تقديم معمول الصفة على الموصوف[3] فيجوز على مذهبهم تعليقه بـ(بليغاً).

١- الهمع، ١/ ٢٢٠.

٢- سورة النساء ٦٣.

٣- انظر التبيان ١/ ٣٦٨ و شرح التسهيل ٣/ ٢٨٦ – والمقاصد الشافية ٢/ ١٧٥.

ت- ومثل ذلك إجازة بعض النحاة تقديم خبر ليس عليها، لأنه ورد تقديم معمول الخبر عليها، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[1] حيث تقدم (يوم) وهو معمول الخبر(مصروفاً) الأمر الذي يؤذن بجواز تقدم (ليس) عليها، ورُدَّ هذا الرأي بأن (يوم) متعلق بفعل محذوف تقديره: ألا يعرفونه يوم يأتيهم، وذكر النحاة مع اطراد هذه القاعدة، مواضع يقع فيها المعمول ولا يجوز أن يقع فيها العامل من ذلك:

أ- قولهم: أما زيداً فاضرب، فزيداً مفعول به للفعل فاضرب، ولا يجوز أن يلي (أما) الفعل (اضرب).

ب- وتجويزهم تقديم معمول خبر (إنَّ) على اسمها إذا كان شبه جملة مثل: إن في الدار زيداً جالس، وعدم تجويزهم تقدم الخبر إذا لم يكن شبه جملة على الاسم، فلا يقال: إنَّ جالسٌ زيداً[2].

١٢- إذا اجتمع عاملان أحدهما، لفظي والآخر معنوي، فالعامل اللفظي - وإن ضعف- هو الذي يعمل، وهو أقوى من العامل المعنوي، ومن مظاهر هذا الأصل:

أ- أنهم اختاروا زيداً ضربت على: زيدٌ ضربت[3] لأن زيداً منصوب بفعل مقدر، والمقدر كالملفوظ، وزيدٌ مرفوع بالابتداء المعنوي.

ب- ولهذا الأمر أيضاً ظهر عمل الحروف الزائدة، والشبيهة بالزائدة على أواخر الكلمات، مثال ذلك قولنا: بحسبِكَ درهمٌ، وهل من أحدٍ قائمٌ، وربَّ رجلٍ فاضلٍ التقيت به[4].

١- سورة هود ٨.

٢- البسيط ٢/ ٦٧٧وشرح التسهيل ١/ ٣٥٤

٣- الأشباه والنظائر ١/ ٥٣٨.

٤- مفتاح العلوم، للسكاكي، ٦٥ بتصرف.

ج- ومن ذلك أن البصريين منعوا رفع "رأسها" في قولنا "أكلت السمكة حتى رأسها" إلا أن يذكر الخبر فتقول "مأكول"، ومن حجتهم في ذلك أننا لو رفعنا "رأسها" لكنا أعملنا العامل الضعيف وهو "الابتداء" مع وجود عامل قوي وهو "حتى" أو الفعل "أكلت" فكلاهما قوي لأنه ملفوظ[1].

د- ولذلك أيضاً قبح إلغاء عمل القلبي إذا تقدم، كقولنا: علمت زيداً فاضلاً، وذلك لأننا لو ألغينا عمل (علمت) ورفعنا زيداً على أنه مبتدأ، وفاضل خبره، لكنا بذلك مغلبين عمل العامل المعنوي على اللفظي، لأنه حينئذٍ يكون معمولاً للابتداء، أما في حال النصب فالعامل لفظي هو الفعل (علمتُ).

- وإذا اجتمع عاملان: لفظي ومعنوي، أعملنا اللفظي - كما ذكرنا - لأنه الأقوى، قال الرضي: "ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب، لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل النصب لفظي.

وعلى العموم لا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافاً للكوفيين والأخفش، وقد لخص ابن هشام حالات إلغاء أفعال القلوب وإعمالها بقوله: "إلغاء المتأخر أقوى من إعماله، والمتوسط بالعكس، وقيل: هما سواء"[2] وبالتأمل يظهر لنا أن إلغاء العامل أو إعماله في أفعال القلوب راجع إلى قوته من حيث الرتبة، ومن حيث كونه لفظياً أو معنوياً.

ولهذا الأصل أيضاً، لا يجوز أن نقول: إن زيداً في قولنا: ضربت زيداً، منصوب لكونه مفعولاً به، بل هو معمول للفعل: ضربت[3]. لأن المفعولية كما ذكرنا عامل معنوي.

١- المغني ٧٩٥.

٢- انظر الأوضح ٢/ ٦٠.

٣- المقتصد، للجرجاني ٢/ ١٠٧٥.

ولضعف العامل المعنوي منعوا مجيء الحال من المبتدأ، لأن المبتدأ كما ذكرنا عند أكثر النحويين عامله معنوي وهو الابتداء، والعامل المعنوي ضعيف لا يعمل في معمولين أي الحال وصاحبه[1].

ولهذا لا يقال: الماء بارداً شرابي على أن بارداً حال من المبتدأ الماء. بل يمكن تخريجه عند هؤلاء المانعين على أنه من شرابي، ولهذا الأمر منعوا أيضاً مجيء الحال من المضاف إليه فلا يصح عندهم جعل مبتسماً حالاً من المضاف إليه (أي زيد) في قولنا: أعجبني وجه زيدٍ مبتسماً، بل هو حال من الفعل أعجبني[2].

وأخيراً قال الرضي عن ضعف العامل المعنوي: العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه[3].

١٣- إذا اجتمع عاملان لفظيا ن أحدهما قوي والآخر ضعيف، فالذي يعمل هو الأقرب مثل: ليس زيد بقائمٍ، وما جاءني من رجلٍ[4].

١٤- العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله. ولهذا لا يجوز أن تتقدم أخبار (إن) وأخواتها عليها، ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم، ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الإشارة وليت ولعل وكأن، وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار، ولا التمييز على عامله الجامد إجماعاً ولا معمول المصدر، ولا معمول فعل التعجب، ولا معمول اسم الفعل عليه، ولا المضاف إليه على المضاف، ولا معمول الصفة المشبهة ولا معمول أفعل التفضيل على العامل فيها لضعفها[5].

١- شرح المفصل ٢/ ٥٧ وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٤ والمغني ٨٦٥.

٢- انظر الهمع ١/ ٢٤٠.

٣- شرح الكافية، ٢/ ٢٧٩ تحقيق يوسف عمر.

٤- مفتاح العلوم للسكاكي ٦٥.

٥- ماعدا إذا توسطت وعملت في حالين كقولنا: الشاي ساخناً أحسن منه بارداً.

١٥- العامل الضعيف لا يحذف ومن ثمّ لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قليلة مسموعة. كقولهم:خيرٍ عافاك الله، أي على خير. وكقولهم: مره يحفرَها أي أن يحفرَها، ولا يجوز القياس على ما ورد.

وهناك مواضع يجوز فيها حذف حرف الجر لوجود عوض عنه، من ذلك:

١- إضمار رب بعد الواو والفاء وبل، لأن هذه الأحرف جاءت عوضاً عنها دالة عليها.

٢- إضمار حرف القسم في نحو: آلله لأفعلنَّ، أو ها الله، لأن ألف الاستفهام أو هاء التنبيه عوض عن الباء المضمرة[١].

١٦- قد يضعف العامل فيؤتى بلام تسمى لام التقوية، وسبب ضعفه إما بتأخره كقوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[٢] ونحو ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٣]، وإما بكونه فرعاً في العمل نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[٤] و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٥] و﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[٦] وقد اجتمع التأخر والفرعية في قوله تعالى:﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾[٧][٨].

١- انظر الإنصاف ١/ ٣٩٣ - ٣٩٨ وشرح المفصل ٤ /١٢٨ والخلاف النحوي ٤٦، وانظر الكتاب ٣/ ٩.

٢- سورة الأعراف ١٥٤.

٣- سورة يوسف ٤٣.

٤- سورة البقرة ٩١.

٥- سورة البروج ١٦.

٦- سورة المعارج ١٦.

٧ سورة الأنبياء: ٧٨.

٨- المغني - ٢٨٦ بتصرف وانظر المغني أيضاً١٧٨.

١٧- لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي[١]، لذلك قالوا إن إعراب (أراغب) في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[٢]، مبتدأ، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر، أولى من إعراب (أنت) مبتدأ مؤخراً، و (أراغب) خبراً مقدماً.

قال ابن عقيل: "والأول في هذه الآية أولى، لأن قوله عن آلهتي معمول لراغب فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن أنت على هذا التقدير فاعل لراغب، فليس بأجنبي عنه، وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن أنت أجنبي من راغب على هذا التقدير، لأنه مبتدأ فليس لراغب عمل فيه، لأنه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح[٣].
الصحيح[٣].

- ومن ذلك قولهم: إن من شروط إعمال المصدر عمل فعله عند الجمهور أن لا يكون مفصولاً عن معموله بأجنبي، ولو كان هذا المعمول ظرفاً لذلك ردوا على الزمخشري القائل أن (يوم) في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾[٤] متعلق بالمصدر (رجعه)، لأن قوله تعالى (قادر) هو فاصل أجنبي بين العامل والمعمول... وذهب بعضهم إلى أنه متعلق باسم الفاعل (قادر)، ورد بأن ذلك يدل على أن قدرته تعالى مقيدة بهذا اليوم فقط، والحق أن قدرته تعالى غير مقيدة بل هي مطلقة، فلما لم يصح أن يتعلق بالمصدر (رجعه)، ولا بـ (قادر)، ذهب الجمهور إلى أنه متعلق بفعل محذوف من لفظ المصدر تقديره يرجعه، والمعنى: أنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر. والله أعلم.

١- الأجنبي هو الذي لا يكون معمولاً للعامل، وغير الأجنبي هو المعمول للعامل.

٢- سورة مريم ٤٦.

٣- انظر شرح ابن عقيل ٢/١٩٨والمغني، ٧٢٣.

٤- سورة الطارق ٨-٩.

ومن ذلك أيضاً قوله تَعَالَىٰ:﴿ ...كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ... ﴾[١] فلا يصح تعليق (أياماً) بالمصدر الصيام لوجود الفاصل بينهما، وهو قوله تَعَالَىٰ:﴿كَمَا كُتِبَ ... ﴾ لذا فهو يعلق بفعل محذوف تقديره صوموا أياماً[٢].

١٨-الأصل أن يتطابق معنى العامل والمعمول ولا يتناقضا، لذلك قالوا: إن (أن) المخففة من الثقيلة تفيد التوكيد لأن أصلها التثقيل، ويناسبها حينئذٍ أن يكون الفعل قبلها وهو العامل فيها من أفعال اليقين فيحصل التناسب المعنوي بين العامل والمعمول كقولك: علمت أن زيد قائم، وكقوله تَعَالَىٰ:﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ... ﴾[٣] وامتنع وقوع أن المصدرية الناصبة بعد أفعال اليقين لئلا يحصل تناقض معنوي بين العامل والمعمول لأن أن المصدرية الناصبة، تستعمل في مقام الرجاء والطمع فيما بعدها فلا يناسبها اليقين، وإنما يناسبها الظن فلا يجوز أن تقع بعد ما يفيد اليقين كقوله تَعَالَىٰ:﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا ... ﴾[٤][٥]. ومن ذلك منعهم وقوع أن المشددة بعد لعلَّ، لأن لعل للطمع والإشفاق وذلك أمر مشكوك في وقوعه، وأن المشددة للتحقيق واليقين، فلا تقع إلا بعد العلم واليقين[٦].

١- سورة البقرة ١٨٣-١٨٤.

٢- انظر البحر المحيط ٢ / ٣١ - ٨/ ٤٥٥ والمغني، ٧٠٢ وأوضح المسالك ٣ / ٢٠٥ وشرح التصريح ٢ / ٦٣.

٣- سورة المزمل ٢٠.

٤- سورة العنكبوت ٢.

٥- انظر شرح المفصل ٨ / ٧٧ والكشف لمكي١/ ٤٦ والمشكل١/ ٢٣٩.

٦- شرح المفصل ٨/ ٨٦.

ومن ذلك قول بعضهم: إن كم الاستفهامية كما جرت بحرف الجر، كذلك يجر تمييزها بالعامل نفسه، لإرادة التطابق في العامل(١) كقولنا: بكم ريال اشتريت السيارة؟

ومثل ذلك أن بعض النحويين قدر عاملاً ينتصب به قوله تَعَالَىٰ: ﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ﴾(٢) قال: إن التقدير: لا يعلمون منيبين، فرُدَّ ذلك لأن معنى منيبين هو راجعون، فيصير التقدير: لا يعلمون راجعين، وهذا لا يصح معنى لا سيما أن ما بعده واتقوه، ورُجح أن يكون حالاً(٣).

١٩- الأصل في العامل أن يعمل لفظاً ومحلاً، فالفعل ضرب مثلاً عمل في زيد الرفع والرفع له أثران، معنوي وهو الفاعلية، ولفظي يدل على هذه الفاعلية، وهو الضمة. وعمراً: مفعول به، وهو أثر معنوي، ولفظي يدل على هذه المفعولية، وهو الفتحة، ويتخرج عن ذلك ما قالوه حول تعليق أفعال القلوب نحو: علمت لزيد فاضل، إذ إن العامل يجب أن يعمل كما ذكرنا لفظاً ومعنى لكن لام الابتداء منعته من العمل لفظاً فلم ينصب (زيداً وفاضلاً) لفظاً، فعمل محلاً لذا نقول في الإعراب: والجملة من المبتدأ والخبر سد ت مسد مفعولي علم.

ويتفرع عن هذا أن العوامل من جهة العمل هي على ثلاثة أقسام:

١- عوامل تعمل لفظا ومعنى:

أ/ حروف الجر الأصلية فقولنا مثلاً: مررت بزيدٍ عملت الباء الجر في لفظ زيدٍ فجلبت الكسرة، وهو العمل اللفظي، وأحدثت فيه صفة لم تكن في حال

١- شرح الكافية ٤/ ٩١ وانظر الخلاف النحوي، ٤٨.

٢- سورة الروم ٣١.

٣- إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٨٩.

كونه مرفوعاً أو منصوباً، وهو هنا الإلصاق، وكذا جميع حروف الجر كل منها يوجب وصول الفعل إلى الاسم ويحدث فيه صفة فينتظم العمل لفظاً ومعنىً[1].

ب/ حروف الجزم والنصب.

ج/ إن وأخواتها.

د/ ظن وأخواتها.

٢- **عوامل تعمل لفظاً لا محلاً**، كحروف الجر الزائدة، نحو: "أكرمْ بزيدٍ".

٣- **عوامل تعمل معنىً لا لفظاً**، مثل النفي والاستفهام تقول هل زيد منطلق؟ وأَخرجَ عمرو؟ فينتقل معنى الجملة من الخبر إلى الاستفهام من غير تأثير على اللفظ [2].

٢٠- ما كان له الصدارة في الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وذلك كأسماء الشرط والاستفهام، ولهذا لا يجوز أن نعلق اليوم في قولنا: زيد اليوم هل أكرمته، بالفعل أكرمته، بل نعلقه بفعل محذوف نقدره قبل الاستفهام كأن نقول:زيد أكرمته اليوم هل أكرمته، ويجوز من باب الاتساع في الظروف أن نعلقه بالفعل أكرمته المذكور.

ومن المفيد هنا أن نذكر للطالب الأشياء التي لها صدر الكلام:

١- أدوات الشرط جميعها.

٢- أدوات الاستفهام.

٣- أدوات التحضيض.

٤- أدوات العرض.

٥- لام الابتداء.

١- المقتصد ١/٨٨ ونتائج الفكر ٧٤، والعوامل المعنوية ١/٧.

٢- الأشباه والنظائر ١/٥٣٨.

٦- كم الخبرية.

٧- الحروف الناسخة.

٨- الأسماء الموصولة.

٩- الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول نحو: زيد رجل ضربته.

١٠- بعض حروف النفي، وهي (ما) مطلقاً، نقول: زيد ما ضربته، برفع زيد، و(لا) بشرط أن تقع في جواب قسم نحو: زيد والله لا أضربه، فإن كان حرف النفي غير (ما) و(لا) نحو: زيد لم أضربه، أو كان حرف النفي هو (لا) وليس في جواب القسم، نحو: زيد لا أضربه فإنه يترجح الرفع ولا يجب، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

١١- حروف العطف وفاء السببية[١].

٢١- إعمال العامل المذكور أولى من تقدير عامل، ولذا ضعّف بعضهم قول من قال: إن ناصب المعطوف في قول الشاعر:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا

أو عبدَ ربٍّ أخا عونِ بنِ مخراقِ

هو فعل يدل عليه اسم الفاعل، أي أو تبعث عبدَ رب، وقال: بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لأن التنوين فيه مراد[٢].

ومثل ذلك أن الكوفيين منعوا عمل أمثلة المبالغة عمل اسم الفاعل لأن اسم الفاعل عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وهذه غير جارية، لذا

١- شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٧ الهامش، وانظر:المقاصد الشافية ٣/ ٨٩ وشرح الكافية للرضي، ١/ ١٦٤ وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان، ٢/ ٧٥.

٢- أي باعثٌ ديناراً، فعطف عبد رب على موضع دينار.

قالوا: إن المنصوب بعدها في نحو قولنا: هذا ضرّابٌ عمراً، هو فعل أي ضـرّابٌ يضرب عمراً، ورُدّ هذا الـرأي بأنـه ضـعيف، لأن تقـدير ناصـب غيرهـا علـى خلاف الأصل، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود[1].

٢٢- قد يكون للعامل عملٌ في حالٍ لا يكون له في حـال أخـرى، وذلـك خـاص في بعض الحروف، من ذلك أن لولا: تعمل الجر في المضمر في نحو: لولاك ولـولاي ولولاه، ولا تعمله في المظهر في نحو: لولا زيد لأكرمتك لأن (زيـد) هنـا مبتـدأ، والعامل فيه الابتداء، وليس لولا.

ومن ذلك أن (لـدن) تنصـب (غـدوةً) ولا تنصـب غيرهـا، و(عسـى) تنصـب المضمر في نحو: عساك و عساي وعملها مع الظاهر الرفـع نحـو: عسـى زيـد أن يقوم، ومثل ذلك (لات) تعمل عمل ليس في بعض الأحيان، ومع غيرها لـيس لها عمل.

ومن ذلك أن واو القسم تجر في القسم ولاتجر في موضع آخـر، ومـن ذلـك تـاء القسم تختص باسم الله، وكاف التشبيه تختص بالظاهر[2].

٢٣- الضمير لا يستتر إلا في عامله، بهذا رد ابن هشام على ابن مالك قوله إن (أحد) في نحو: ما في الدار أحد، يرجح جعلها فاعلاً للفعـل المحـذوف الـذي يتعلـق بـه الجار والمجرور وهو استقر، وليس شبه الجملة نفسها، وتوجيـه هـذا الاختيـار أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وذكر ابن هشام أن ابن مالك نفسه حـين تحـدث عن تعليق شبه الجملة في نحو: زيـد في الـدار، ذهـب إلى أن الضـمير انتقـل مـن المتعلَّق به واستقر في شبه الجملة، فإذا كان الأمر كذلك، فهـذا يفيـد أن شـبه الجملـة في نحو: ما في الدار أحد، هو العامل للرفع في أحد، وليس الفعـل المقـدر المحـذوف

١- الأشباه والنظائر ١/ ٥٣٢.

٢- الأشباه والنظائر ١/ ٥٣٦.

(استقر) لأن الضمير لا يستتر إلا في عامله، لذلك قال ابن هشام: إن ابن مالك في اختياره أن الفعل المحذوف هو العامل هنا، قد وقع في التناقض، وكان عليه ألا يختار هذا المذهب، بل كان عليه أن يقول: إن شبه الجملة هي العاملة لنيابتها عن استقر وقربها حينئذ من الفعل لاعتمادها على النفي في مثل مثالنا[١]

وبهذا الأصل تقوى رأي سيبويه في كون المضاف هو العامل في المضاف إليه، فقد ذهب إلى أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظ له في عمل الجر، لكن العرب اختصرت حروف الجر، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حروف الجر فعمل عمله، والدليل على ذلك اتصال الضمائر بالمضاف، والضمير لا يتصل إلا بعامله[٢].

٢٤- يجوز العطف على معمولي عامل واحد نحو "إن زيداً ذاهب وعمراً جالس" وعلى معمولات عامل واحد مثل "أعلم زيد عمراً بكراً جالساً" وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً" بإجماع. ويمتنع العطف على معمولات أكثر من عاملين، مثل "إن زيداً ضارب أبوه لعمرو وأخاك ضارب غلامه لبكرٍ. بإجماع[٣].

٢٥- أما العطف على معمولي عاملين مختلفين مثل "في الدار زيد والحجرةِ عمرو" فالمشهور:

أ- المنع مطلقاً.

ب- الجواز مطلقاً.

١- المغني ٥٧٩ بتصرف، رجح ابن مالك كون أحد في المثال فاعلاً أي أجاز أيضاً كونه مبتدأ كما هو رأي الجمهور، وشبه الجملة قبله خبر عنه.

٢- الهمع، ٢/ ٤٦.

٣- حاشية الصبان ٣/ ١٢٢وانظر المغني ٦٣٢أي على تقدير: أخاك معطوف على اسم إن زيداً، وغلامه معطوف على أبوه، ولبكر معطوف على لعمر، فتحصل من ذلك عطف عدد من المعمولات على معمولات أكثر من عاملين.

ج- الجواز بشرط كون أحد العاملين جاراً، وتقدم المجرور المعطوف عليه كما هو الشأن في هذا المثال فالحجرة معطوفة على الدار والعامل هو حرف الجر في، وعمرو معطوف على زيد والعامل هو الابتداء

ومثله: " مُرَّ بعبد الله مُوثقاً وزيدٍ منطلقاً " فزيد معطوف على عبد الله والعامل هو الباء، " ومنطلقا "معطوف على " موثقا " والعامل هو الفعل " مُرَّ "

٢٦- لا يجوز تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عن العمل. ومن أمثلة ذلك أن البصريين منعوا حذف الهاء الواقعة مفعولاً به من الفعل الثاني "ضربته" في نحو قولنا: "ضربني وضربته زيد" قالوا: لأننا لو حذفناه لتسلط الفعل "ضرب" الثاني للعمل في زيد ثم قطعنا عمله حين رفعنا "زيد" بالفعل الأول وهو "ضربني"[١].

٢٧- العامل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد بلا عطف، فلا يقال: " خرجت إلى زيد إلى عمرو "[٢]. ولو قلنا: " خرجت إلى زيد وإلى عمرو " لجاز.

٢٨- قد يحذف العامل وجوباً وجوازاً ويبقى المعمول، وهذا كثير جداً في العربية وفلسفة التقدير قائمة على هذا، فمن مواضع الوجوب، ما انتصب على أنه مفعول مطلق، لفعل محذوف وجوباً، كما في الأمر والنهي والاستفهام والدعاء، مثل قياماً لا قعوداً وسقياً لك، وأكسلاً وقد جدَّ قرناؤك، والتقدير على التوالي: قم قياماً ولا تقعد قعوداً، وسقاك الله، وأتكسل كسلاً[٣]

- ومن ذلك إذا وقعت شبه الجملة خبراً، مثل: زيد في الدار، ففي الدار متعلقان بمحذوف يجوز أن نقدره فعلاً أي استقر أو اسماً مشتقاً أي مستقر أو كائن أو موجود أو حاصل، وهذا العامل قد حُذف هنا وجوباً بعد انتقال الضمير منه إلى

١- المغني ٧٩٥وشرح الأشموني ٢/ ١٠٦.

٢- شرح الكافية للرضي ٤/ ٣٨٦ تحقيق يوسف حسن عمر.

٣- شرح الأشموني ٢/ ١١٦.

شبه الجملة واستقراره بها، ومثل ذلك إذا وقع صفة مثل: مررت برجل على السطح أو فوق السطح أو حالاً مثل: مررت بزيد على السطح أو فوق السطح أو صلة مثل: جاء الذي عندك أو في الدار، وهنا يجب أن يكون العامل المحذوف فعلاً، لأن جملة الصلة لا تكون إلا فعلية.

أما حذفه جوازاً فنحو: يوم الجمعة، لمن قال: متى قدمت؟وفرسخين لمن قال:كم سرت؟[1]ومن مواضع حذف العامل جوازاً أن البصريين لم يجيزوا أن يقع خبر إن طلبياً أو إنشائياً[2]، لذا قالوا في قول الشاعر:

إن الذينَ قتلتمْ أمسِ سيدَهم
لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

قالوا: إن التقدير "إن الذين قتلتم أمس سيدهم مقول فيهم لا تحسبوا......" فهذا القول هو الخبر، والجملة الإنشائية في محل نصب مقول القول، ومنه قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَاكَانُواْيَعْمَلُونَ ﴾[3] والتقدير "إنهم مقول فيهم ساء ما كانوا يعملون"[4].

٢٩- ما لا يعمل لا يصح أن يفسرَ عاملاً، مثال ذلك أنهم اشترطوا في باب الاشتغال أن يكون العامل فيه صالحاً للعمل في الاسم المتقدم لو لم يعمل في ضمير ذلك الاسم، نحو: زيداً أكرمته، أو في ملابسه نحو: زيدا أكرمت أخاه[5] وبنى ابن هشام على ذلك أن إضافة (حيث) إلى جملة محذوفة نادر، قال في قول الشاعر:

١- شرح الأشموني ٢/١٢٨وانظر المغني ٥٨١.

٢- أما "أن" المفتوحة الهمزة فقد أجازوا وقوع خبرها جملة إنشائية كقولنا: رأيت أن القراءة لا تتركها

٣- سورة المجادلة ١٥.

٤- انظر شرح التسهيل ٢/١١ والهمع١/١٣٤وحاشية الصبان ١/٢٦٩.

٥- شرح التسهيل، ٢/١٣٧.

إذا رَيْـدَةٌ مـن حيـثُ مـا نفحـتْ لـهُ

أتـــاه بريَّاهـــا خليـــلٌ يواصـــلُه

"أي إذا ريدة نفحت له من حيث هبَّتْ، وذلك لأن ريدة فاعل بمحذوف يفسره نفحتْ، فلو كان مضافاً إليه "حيث" لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً"[1].

٣٠- قد تكون الكلمة عاملة ومعمولة في آن واحد، وهـذا ظـاهر في نحـو قولنـا: أيَّ كتاب تقرأْ تستفدْ، فأيَّ مفعول به منصوبة بالفعل تقرأ، وقـد عملـت الجـزم في الفعل الذي نصبها.

ومثل ذلك قولنا: من يجتهد ينجح، فمن في محل رفع مبتدأ، أي إن العامـل فيهـا هو الابتداء، وهي في الوقت نفسه عاملة الجزم في الفعلين بعدها.

ومثل ذلك ما ذكره الكوفيون حول عامل المبتدأ والخبر، قالوا: إنهمـا يترافعـان، وذلك بأن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا يتم الكلام إلا بهما معاً، ولما كان كل منهما يستلزم الآخر ويقتضيه فقد عمل كل واحد منهمـا في الآخر مثلما عمل صاحبه فيه، ولكن البصريين قالوا: إن المبتدأ رفع بالابتداء، والمبتدأ هو الذي رفع الخبر. ومن ذلك قولنا: رأيت ضارباً زيداً، ومررت برجـلٍ مكرمٍ أخاه. فـ(ضارباً ومكرم) عاملان ومعمولان في آن واحد.

٣١- العامل اللفظي لا يبطل عمله بعامل لفظـي آخـر، لـذلك رد النحـاة علـى ابـن طاهر وابن خروف حين قالا: إن العامل في شبه الجملة في نحو: زيد في الـدار أو زيد عندك هو المبتدأ نفسه، أي زيد، وزعما أن المبتدأ يرفـع الخـبر إذا كـان عينـه مثل: زيد أخوك،وينصبه إذا كان غيره كالمثالين المذكورين، فمن الـردود عليهمـا

١- المغني ١٧٧.

أن المبتدأ على هذا الرأي هو عامل لفظي، ولو دخل عليه عامل لفظي آخر مثل كان أو إن أو ظنّ لبطل عمل المبتدأ، وصار العمل بهذا الناسخ عملاً بالقاعدة: إن العامل اللفظي لا يبطل عمله بعامل لفظي آخر، وقالوا: إن الأصل أن العامل لا يدخل عليه عامل آخر، ومن الردود التي ذكروها أيضاً أن المبتدأ في المثالين جامد وهو(زيد)، والأسماء الجامدة كالذي وهذا وهو، كلها لا تعمل[1].

٣٢- قد يختلف النحاة حول تحديد العامل في حين أن المعمول واحد، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: صناعي، والمراد به اختلاف النحاة فيما بينهم لأسباب تتعلق بالصنعة النحوية، ولا علاقة لها بالمعنى الظاهر من الجملة ومنها معنوي، والمراد به ما اختلف فيه العامل فأدى إلى اختلاف المعاني.

مثال الأول: اختلاف النحاة حول رافع المبتدأ والخبر، فقد اختلفوا فيه اختلافاً بيناً:

أ- ذهب سيبويه والجمهور إلى أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء، ورافع الخبر هو المبتدأ وحده.

ب- ذهب أكثر الكوفيين إلى أنهما ترافعا، فا لمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأن كلا منهما طالب الآ خر، ومحتاج له.

ت- ذهب بعض الكوفيين إلى أن المبتدأ مرفوع بالضمير العائد من الخبر، واشترطوا تحمل الخبر للضمير، فالضمير في نحو: زيد ضربته، هو الرافع لأنه لو زال الضمير انتصب، فكأن الرفع منسوباً للضمير، فإذا لم يكن هناك ضمير نحو: القائم زيد، فهما يترافعان.

ث- وقيل: إن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، لأنه طالب لكليهما.

١- انظر لذلك شرح التسهيل ١/ ٣١٤-٣١٨ والمغني ٥٦٦.

ج- وقيل: إن العامل فيهما هو الابتداء والمبتدأ معاً[1] وبناء على ذلك نقول: إن النار في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ ﴾[2] هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي النار، فالصنعة النحوية تطلبت مبتدأً، لأن الخبر لابد له من مبتدأ، والذي يحصل بعد ذلك، أننا في الدراسة النحوية نطبق اختلاف النحاة حول العامل في كل منهما، فنقول مثلاً: النار مرفوعة بالابتداء عند البصريين أو بالمبتدأ عند الكوفيين، ومجمل ما حصل هو صناعي، والمعنى العام لم يتأثر، ولم يتغير.

- ومن أمثلة الثاني أي المعنوي قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكۡرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾[3].

قيل: إن ذكرى مفعول لأجله، واختلف في عامله، قيل:هو لفظ منذرون والمعنى منذرون لأجل التذكرة، وقيل: إن العامل هو الفعل أهلكنا، وقيل: إن ذكرى مفعول مطلق، والعامل محذوف تقديره إلا لها منذرون يذكرون ذكرى، وقيل: إن العامل لفظ منذرون لأنه بمعنى مذكرون، أي يذكرون ذكرى[4].

- ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلۡأٓخِرَةِ وَٱلۡأُولَىٰٓ ﴾[5].

قيل: إن نكال مفعول مطلق مؤكد لعامله المحذوف، والتقدير نكل الله تعالى به نكال الآخرة.

١- الهمع ١/ ٩٤ وانظر المساعد ١/ ٢٠٦.

٢- سورة الحج ٧٢.

٣- سورة الشعراء ٢٠٨.

٤- انظر لذلك البحر المحيط ٧/ ٥٧ والجامع، للقرطبي ١٦/ ٨٢ والمحرر الوجيز ٤/ ٢٤٤ والبيان للانباري ٢/ ٢١٧ ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج ٤/ ١٠٢واعتراضات النحاس على الكسائي ٢٢٨.

٥- سورة النازعات ٢٥.

وقيل: إن العامل فيه الفعل أخذه أي أخذه الله تعالى أخذ نكال الآخرة، وقيل: هو مفعول لأجله أي أخذه لأجل نكال الآخرة، وقيل: هو منصوب بنزع الخافض أي أخذه بنكال الآخرة، وقيل: هو حال لكنه ضعيف لتعريفه[1].

- ومثل ذلك قوله تَعَالَىٰ: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾[2] قيل: إن عيناً مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني أو لفعل محذوف تقديره: يسقون، وقيل: هو مفعول به للمصدر تسنيم، وقيل: هو حال أي جارية، من قوله تعالى السابق: تسنيم، وتسنيم هنا معرفة لأنها علم على الماء، والتقدير ومزاجه من تسنيم جارية من علو، وقيل: إن التقدير من ماء سُنِّم عيناً أي رفع حالة كونه عيناً يشرب بها، وقيل: هو تمييز منصوب[3].

- ومن ذلك قوله تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾[4].

قيل: إن الرد إذا كان بمعنى الجعل، فأسفل هو المفعول الثاني وقيل: إن الرد إذا كان بمعنى تغير الحال، فهو بذلك يتعدى إلى واحد والهاء في رددناه هو مفعوله، وأسفل حال من هذا المفعول، أي رددناه حال كونه أقبح من قبحِ صورة أصحاب النار، وقيل: إن الرد إذا كان بمعنى أرجعه فهو متعدٍ لواحد أيضاً، وأسفل منصوب بنزع الخافض أي أرجعه إلى مكان أسفل سافلين وهي جهنم[5].

وعلى هذا النحو استثمر النحاة نظرية العامل لبيان المعاني الجائزة التي تحتملها الآية، وفق النظام اللغوي العربي.

١- الدر المصون ١/ ٥٦٤ وروح المعاني ٢٢/ ١٤٢ واختلاف العامل، لأحمد الزبيدي ١٠٤.

٢- سورة المطففين ٢٨.

٣- انظر لذلك التبيان، للعكبري ٢/ ٢٨٣ والمشكل، لمكي ٢/ ٨٠٧ والبيان، للأنباري ٢/ ٥٠١ واختلاف العامل لأحمد الزبيدي ١١٥.

٤- سورة التين ٥.

٥- انظر روح المعاني ٢٣/ ٣٢ بتصرف.

٣٣- أضمر النحاة في بعض المواضع العامل استئناساً بظهوره في بعض الأساليب، مثال ذلك:

ذهاب البصريين إلى أن المضارع بعد لام التعليل منصوب بأن المضمرة جوازاً، قالوا: والدليل على ذلك ظهوره أحياناً كما في قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[١]، كما أضمر في قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٢][٣].

ومثل ذلك أيضاً:

ذهاب النحاة إلى أن (إذ)، تقع في بعض الأساليب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره اذكر، كقوله تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ ﴾، وحجتهم في نحو ذلك أن هذا الفعل قد ذكر أحياناً كما في قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴾[٤] والقرآن يفسر بعضه بعضاً[٥].

ومن ذلك أيضاً: أن النحويين أجازوا حذف حرف الجر مع أنَّ وانْ باطراد، وقد حذفت أنْ في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾[٦] أي بان بان أقول[٧].

١- سورة الزمر ١٢.

٢- سورة الأنعام ٧١.

٣- شرح قطر الندى ٩٣ وانظر الإنصاف ٢/ ٥٧٦.

٤- سورة الأعراف ٨٦.

٥- انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥، والمغني ١١١.

٦- سورة الأعراف ١٠٥.

٧- معاني القرآن للفراء ٣/ ٦٠.

ومن ذلك أن بعض معربي القرآن الكريم أعرب قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾[1] مقول قول محذوف، تقديره: يقولان ربنا تقبل منا، والذي دعاهم إلى ذلك فيما يبدو أن هذا القول المقدر ظهر في قراءة ابن مسعود وأُبي بن كعب، فقد قرآ: يقولان ربنا[2].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[3] فقد ذهب البصريون إلى أن أن كان هنا تامة، وذهب الكوفيون إلى أنها ناقصة، وقدروا خبراً لها: أي وإن كان ذو عسرة عليه حقٌّ، واستدلوا على ذلك بقراءة عبد الله وأبي وعثمان وإن كان ذا عسرة: أي جعلوا كان هنا ناقصة[4].

ومثل ذلك أيضاً، تخريج قراءة حمزة الزيات لقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[5]، بكسر الميم، فقد خرجها البصريون بأن الواو للقسم والجواب هو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[6]، أو أن الأرحام مجرورة بباء مقدرة، أي وبالأرحام، وحذفت لدلالة الأولى عليها، وأيدوا هذا التخريج بقراءة ابن مسعود (تساءلون به وبالأرحام)[7].

٣٤- قد يحذف العامل لكثرة الاستعمال، وهذه الكثرة قد تغني عن القرينة حتى قيل: إن كثرة الاستعمال هي علة وجوب الحذف في السماعيات كما هو الشأن في الأمثال العربية من ذلك قولهم: كليهما وتمراً، والتقدير: أعطني كليهما وتمراً،

---

١ سورة البقرة ١٢٧.

٢- الجامع لأحكام القرآن، ٢/ ١٢٦.

٣- سورة البقرة ٢٨٠.

٤- التبيان ١/ ١٦٥والدر المصون ١/ ٦٦٨.

٥- سورة النساء ١.

٦- سورة النساء ١

٧- انظر الإنصاف ٢/ ٤٦٧، والكشاف ٢١٥، وشرح المفصل ٣/ ٧٨.

ومن ذلك قولهم: كلَّ شيء ولا هذا، وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حرٍّ، أي: ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمةَ حر[1].

ومما كثر استعماله عند العرب، فحذفوه وأبقوا عمله، «قال» ومشتقاتها و «كان» ومشتقاتها في كثير من المواضيع، فمن مواضع تقدير القول التي جمعتها:

١- من القرآن الكريم: قوله تَعَالَى:﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾[2] أي يقولان، ومنه قوله تعالى: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى أي يقولون:ما نعبدهم، ومنه قوله تعالى:ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما أي يقولون ربنا، ومنه وقوله تَعَالَى:﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾[3] أي فيقال لهم، ومنه قوله تَعَالَى:﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾[4]، أي يقولون أو قائلين سلام عليكم، ومنه قوله قوله تَعَالَى:﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾[5] أي تقولون إنا لمغرمون[6].

- ومن الحديث النبوي الشريف: ما بال رجال... أي فأقول ما بال...

- ومن النثر قولهم: نعم السير على بئس العير، و والله ما هي بنعم المولودة أي نعم السير على عير مقول فيه بئس العير، و والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة.

- ومن الشعر: جاؤوا بضيحٍ هل رأيت الذئبَ قطّ

أي بضيح مقول فيه، هل رأيت الذئب قط، ومنه قول الشاعر:

١- الكتاب، ١/ ٢٨٠، والجملة الطلبية ٤٤٤.

٢- سورة البقرة ١٢٧.

٣- سورة آل عمران ١٠٦.

٤- سورة الرعد ٢٣-٢٤.

٥- سورة الواقعة ٦٥-٦٦.

٦- الإنصاف ١/ ١١٤وانظر البحر المحيط ٩/ ٤٠١.

بــئسَ مقــامُ الشــيخ أمــرسْ أمــرس
إمَّـــاعلى قَعْـــوٍ، وإمـــا اقْعَنْســـــسِ

أراد: بئس مقام الشيخ مقولاً فيه أمرس أمرس، ومنه قول حسان:

ألســـتُ بـــنعمَ الجـــار يُؤلِـــفُ بيتَـــهُ
أخـــا قِلّـــةٍ أو معـــدمَ المـــال مُصْـــرِمَا

أي ألست بجار مقول فيه نعم الجار. ومنه قول الشاعر:

والله مـــا ليلـــي بنـــامَ صاحبُـــه
ولا مخـــالطِ اللّيـــانِ جانبُـــهْ

أي ما ليلي بمقول فيه نام صاحبه[1].

ولو تتبعنا مواضع حذف القول في كلام العرب لوجدنا منه الكثير الكثير، فقد نقل ابن هشام عن أبي علي قوله في كثرة حذفه: «حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج»[2] وقال الأنباري: إن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً، وهو في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً[3]، وأكد العكبري ذلك بقوله: "وحذف القول كثير"[4].

ومن مواضع تقدير «كان» أو مشتقاتها:

١- من القرآن الكريم: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ .... ﴾[5].

٢- ومن الحديث الشريف: إن خنجراً...- وأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.

١- الإنصاف ١/ ١١٢واللباب، للعكبري، ١/ ١٨٠.

٢- المغني ٨٢٧.

٣- الإنصاف ١/ ١١٣.

٤- اللباب، ١/ ١٨١.

٥- سورة الأحزاب ٤٠.

ج- ومن النثر:

١- أطعمني ولو تمراً

٢- لَدُن غدوةً- حينئذٍ الآنَ – منذ يومان – أما بعد- .

- زيداً ماشياً أحسنُ منه راكباً، وهذا بسراً أطيبُ منه رطباً.

- ضربي زيداً قائماً.

- كيف أنت وقصعةً من ثريد.

- افعل هذا إمّا لا، أي إن كنت لا تفعل غيره[1].

ومن الشعر:

قــدْ قيــل ذلــك إنْ حقــاً وإنْ كــذباً
فمــا اعتــذارك مــن شــيءٍ إذا قــيلا

والتقدير: إن يكن القول حقاً، وإن يكن القـول كـذباً، ولـو روي بـالرفع لكـان التقدير أيضاً: إن كان فيه حق، وإن كان فيه كذب[2].

إذا باهلــــيٌّ تحتــــه حنظليَّــــةٌ
له ولدٌ منها فـذاك المُـــذرَّعُ

أي إذا كان باهليٌّ تحته حنظلية، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

ونُبِّئْــتُ ليلــى أرســلتْ بشــفاعةٍ
إلــيَّ فهــلاَّ نفــسُ ليلــى شــفيعُها

١- أوضح المسالك ١/ ٢٦٨.

٢- دقائق التصريف، لابن المؤدب، ٤٨٧ بتصرف.

أي فهلاً كانت هي أي القصة والشأن نفس ليلى شفيعُها[١] ومنه قول الزَّبَّاء:

مالِلجمالِ مشيُها وئيدا
أجندلاً يَحْمِلْنَ أم حديدا

قيل: إن التقدير على رواية رفع مشيها، هو: مشيها يكون وئيداً[٢].

ومنه قول الشاعر:

أزْمانَ قومي والجماعةَ
لزم الرِّحالةَ أنْ تميل مَمِيلا

أي أزْمانَ كان قومي[٣].

ومواضع ذلك كثيرة جداً، وما أكثره في باب المفعول معه خاصة[٤].

٣٥- من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمر مثل نعم وبئس، نقول: نعم الرجلان الزيدان، أما إذا عملا في المضمر فيشترط اسستتاره، نقول: نعم رجلين الزيدان، ولا يجوز أن نقول: نعما رجلين الزيدان، على أن الألف هي ضمير الفاعل، إلا في لُغَيَّةٍ كما قال ابن هشام، وإذا عملت ربَّ في الضمير فيشترط فيه إفراده وتذكيره، نقول: رُبَّه رجلاً وُربَّه رجالاً، فالضمير مفرد مذكر[٥].

١- أوضح المسالك ٣/ ١٣٠.
٢- شرح الأشموني ٢/ ٤٦.
٣- أوضح المسالك ١/ ٢٦٨.
٤- المغني ٧٥٨ والهمع ١/ ٢٢٠.
٥- المغني ٧٥٥ وانظر المغني ٦/ ٢٢٠ تحقيق الخطيب .

٣٦- بعض المعمولات لا تكون إلا مفردة كالفاعل ونائبه عند الجمهور، وبعضها لا يكون إلا جملة كخبر أنَّ المفتوحة إذا خففت مثل: علمت أنْ زيد قائم، ومنه قوله: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[1] في قراءة من رفع الفعل يرجع.

ومن ذلك: خبر القول المحكي مثل: قولي لا إله إلا الله، وخبر أفعال المقاربة، فهو لا يكون إلا جملة فعلية مصدَّرة بفعل مضارع كقوله تَعَالَى:﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[2] ومن ذلك أيضاً جواب الشرط وجواب القسم[3].

هذه هي القواعد العامة فيما أحسب تلك التي نظمت الفكر النحوي وهندست قواعده، وشادت أحكامه، وأبانت علله.

١- سورة طه ٨٩.

٢- سورة البقرة ٧١.

٣- المغني ٧٥٥ وانظر المغني ٦/ ٢٢٢ تحقيق الخطيب، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٨.

الفصل الرابـع

فوائد نظرية العامل، والرد على منتقديها

ظهر فيما سبق- ونحن نقدم القواعد العامة لنظرية العامل – الكثير مـن فوائـد هذه النظرية العظيمة، لكن هذه النظرية مع فوائدها الواضحة، تعرضت إلى نقـد مـن قِبل ابن مضاء[١] ـ من القدماء ـ ومن قبل بعـض المحـدثين، والحـق أن هـذا النقـد لا داعي له وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: أن هذه النظرية ضبطت اللغة العربية بسعتها وشمولها، تلـك اللغـة الـتي قـال عنها الشافعي "ولا يحيط بعلمه ـ أي بلسان العرب ـ إنسان غير نبي"[٢]. وقـال ابن جني فيها "لا يكاد يُعلم بُعدُها ولا يحُاط بقاصيها"[٣].

ثانياً: أن الذين نقدوا لم يقدموا البديل عن هذه النظرية، وما قـدموه مـن آراء حـول بعض مسائلها، لم يُجْدِ نفعاً، بل تعرض لردود أفادت أن أكثر هؤلاء الناقـدين غير فاقهين لفكر النحاة، وغير مدركين الأهداف الـتي راموهـا مـن حرصـهم على هذه النظرية، فكأن هؤلاء الناقدين يـدعون إلى فوضـى لغويـة، لا يعلـم آثارها السيئة إلا الله، ولا يزال الناس ينتظرون البديل عن هذه النظرية المفيدة.

١- أفردت رسالة خاصة بعنوان "ردود على ابن مضاء" ستطبع قريباً بعون الله.

٢- الصاحبي ٢٦ قال بعد أن أورد هذا القول منسوباً إلى الفقهاء ما نصه: "ومـا بلغنـا أن أحـداً ممـن مضى ادعى حفظ اللغة كلها" أي لسعتها وغزارتها، وانظر القول في الرسالة ٢٤.

٣- الخصائص ٢/ ١٦٦.

ثالثاً: أن من نقد هذه النظرية، أو بعض مسائلها ومظاهرها، كالتقدير والحذف... إلخ. نسي أن من مميزات اللغة العربية هو تحمُّلُ التركيب اللغوي فيها للمعاني المتعددة المتنوعة، ألم يؤت الرسول صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم، أي جمع الكثير من المعاني في القليل من اللفظ[١]. ففي هذا دليل على أن التركيب اللغوي قد يحمل معاني كثيرة، لذا فالوصول إلى هذه المعاني قد يستلزم التقدير والتأويل والتضمين... إلخ ما تضمنته هذه النظرية من مظاهر وكل هذه المظاهر هي في نهاية أمرها بيان لوجه من وجوه العربية. خذ مثلاً قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ... ﴾[٢]، فقد قيل في إعراب معيشتها ما يأتي:

١- أنها منصوبة بنزع الخافض وتعدية الفعل، والتقدير: بَطِرَتْ في معيشتها.

٢- أنها منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

٣- أنها مفعول به، وذلك بتضمين الفعل (بَطِرَ) اللازم معنى فعلٍ متعد، قيل: خسِرت، وقيل: كفَرت، وقيل: كَرِهت وقيل: جهِلت شُكرَ معيشتِها ثم حذف المضاف (شكر) وأقيم المضاف إليه مقامه.

٤- أنها ظرف زمان والتقدير: بطرت أيامَ معيشتها ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية.

٥- أنها تمييز مؤول بنكرة، والتقدير: بطرت معيشةً لها[٣].

١- تأويل مشكل القرآن٣، والصاحبي٢٦.

٢- سورة القصص ٥٨.

٣- انظر لذلك كله الكشاف ٨٠٦، والمشكل، لمكي ٢ / ١٦٣، والخلاف النحوي ١٣٣، وانظر المذكرة التي صنعناها عن التقدير في النحو العربي أسبابه ومظاهره.

فإذا كان مثل هذا التركيب يحتمل هذه المعاني الدلالية التي وقفنا عليها نتيجة التقدير والتأويل، فلِمَ نستخف بهذه النظرية؟ أليس من التعسف إلغاء هذه الوجوه الدلالية التي تحتملها الآية، وقصر التركيب على معنىً واحد؟ وهو ما يريده أولئك الذين يطلبون إلغاء التقدير، أو إبطال هذه النظرية، إن الجهل بالشيء لا يدفع العالم المحق إلى النقد والاستهانة.

ومشكلتنا تكمن أننا ابتعدنا عن منابع ثقافتنا، ومناهل المعرفة الصادقة الحقة.

لقد أشار الثعالبي في كتابه فقه اللغة إلى ما يدل على أن التقدير من خصائص العربية، لقد عقد عدداً من الفصول كلها تشير إلى ظاهرة التقدير وأورد أمثلة عليها بعضها من القرآن الكريم، وبعضها من كلام العرب، من ذلك قوله في "فصل في إقامة الاسم والمصدر مقام الفاعل والمفعول" قال: تقول العرب: رجلٌ عدلٌ أي عادل.. وفي القرآن الكريم ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[1] وتقديره: ولكن البرَّ برُّ من آمن بالله، فأضمَر ذكر البر وحذفه، وعقد فصلاً عنونه بفصل مجمل في الإضمار يناسب ما تقدم من الحذف قال فيه: من سنن العرب الإضمار إيثارا للتخفيف.. قال طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى
وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلدي

فأضمر (أنْ) أولاً ثم أظهرها ثانياً في بيت واحد، وتقديره: ألا أيهذا الزاجري أن أحضرَ الوغى.. ومن ذلك إضمار الفعل كما قال الله عز وجل: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[2]: والتقدير: فضرب

١- سورة البقرة ١٧٧.

٢- سورة البقرة ٦٠.

فانفجرت.. ومن ذلك إضمار القول كما قال سبحانه ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[1] في ضمنه فيقال لهم: أكفرتم، لأن (أما) لا بد لها في الخبر من فاء فلما أضمر القول أضمر الفاء[2]. وهذا كله يعني أن التقدير خصيصة من خصائص العربية وهو في نهاية أمره بحث عن العامل في الجملة[3].

رابعاً: أن هناك إجماعاً عند النحويين القدماء على الأخذ بهذه النظرية، بدليل أنهم أودعوها كتبهم ومباحثهم، ولا يقدح في هذا الإجماع ـ خروج ابن مضاء عليه ـ بل إن عدم متابعة ابن مضاء في آرائه عند الخالفين لهو دليل على تهافت آرائه إذ لم نر لها صدىً إلا عند بعض المحدثين الذين لم يُسلَّم لدعاويهم الداعية لرفض هذه النظرية، أو نقد بعض مظاهرها وفروعها.

ولاشك أن انعقاد الإجماع على هذه النظرية لهو دليل على صحتها، بدليل ثمراتها اليانعة التي أدركها القدماء، وأحسب أن النظرية لو لم تكن منضبطة وجيدة لرأينا بعض القدماء ناقداً لها، كما هو الشأن حين عرض الزجاجي لرأي قطرب ثم ردَّ عليه مباشرة، في حين لم نعثر على ناقدٍ لهذه النظرية سوى ابن مضاء كما ذكرنا.

خامساً: أن هذه النظرية عربية المنشأ، وعربية التطور، ولا داعي للقول: إنها من آثار المنطق، أو من الفلسفة اللاهوتية[4]... إلخ ما زعموا، فلِمَ لا يقال: إن العقل

١- سورة آل عمران ١٠٦.

٢- فقه اللغة ٣٣١ ـ ٣٣٥ ـ ٣٤٠، وانظر تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة ٢٤٨.

٣- أفردت أيضاً مذكرة يدرسها طلاب الدراسات العليا في الكلية تشتمل على أهمية التقدير في النحو العربي، وبينت أسبابه ودواعيه وشروطه، لعلي أنجزها للطباعة قريباً.

٤- انظر المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية لعبد المجيد عابدين، ١١٤، وفي أصول اللغة والنحو، لحنا ترزي ١٣٨.=

العربي المتصف بالدقة جعل العرب تفكر بمعانيها ومبانيها، فليس شيء أبدعوا فيه كإبداعهم في لغتهم، وذلك لحكمة ربانية، تتجلّى في أن القرآن الكريم سينزل بلغتهم معجزاً لهم، وأحسب أن عمل أبي الأسود الدؤلي في تطبيقه نظام الحركات، كان نتيجة للتفكير الراقي المبدع البدهي في العامل، فليست الحركات الإعرابية إلا تجسيد لنظرية العامل، و أثر من آثارها...

ونحن لا ننكر أن هناك أثراً وتأثيراً بين الأمم، لكن في الوقت نفسه لا دليل قطعياً يرجح أن هذه النظرية استمدت أصولها من فكر يوناني أو هندي أو لاهوتي.... فكل ما ذكروه هو حدس وظن وتخمين لا يغني من الحق شيئاً.

ولقد أثنى كثير من المحدثين على هذه النظرية العظيمة التي رتبت النحو ونظمته وحمته من عوادي الزمن قال الدكتور عبد الحميد السيد طلب " إن إنكار نظرية العامل فيه إنكار للنحو كله، لأن النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جُرِّدَ النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلت قواعده، واضطربت مسائله[1].

وأشار الدكتور شوقي ضيف إلى فضل الخليل فيها بقوله: " إن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل، ومد فروعها وأحكمها إحكاماً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور [2]، وأضاف موضحاً أهميتها في توطيد أركان هذا النحو بقوله: تتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا نغلو إذا قلنا: إنها دائما الأساس الذي يبني عليه – أي سيبويه–حديثه في مباحث النحو " [3].

= وانظر: إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى٣١، والنحو والنحاة، لمحمد عرفة ٧٦، وتطور النحو العربي، لطلال علامة ٦٨ ـ ٦٩.

١- تاريخ النحو وأصوله ١/٣١٨.

٢- المدارس النحوية، ٣٨.

٣- المدارس النحوية ٦٥.

وذهب الدكتور محمود سليمان ياقوت إلى أن هذه النظرية، هي المفتاح لفهم النحو العربي، قال: "إن هذا النحو لا يمكن فهمه والتواصل إلى قضاياه والإلمام بموضوعاته دونما اعتبار للعامل... والعامل من المصطلحات الأصلية في الدرس النحوي والتفكير اللغوي عند القدماء" وبين أيضاً رفضه لنقد هذه النظرية من قِبل ابن مضاء فقال "إن الهجوم الذي تعرض له ـ أي العامل ـ على يد ابن مضاء لم يكن ذا بال، ولم يصادفه القبول والنجاح"[1].

وأثنى عليها الأستاذ عباس حسن بكونها من أحسن الوسائل لفهم النحو وتعليم اللغة، قال: "لقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها وتيسير استعمالها"[2].

وأشار الدكتور عبد الله الحسين إلى أصولها العربية وسيرورتها الداخلية واكتمالها ونضجها بقوله: "والحق أن الاحتكام إلى نظرية العامل إنما هو احتكام إلى المطرد من كلام العرب، وذلك أن النحاة رأوا في كلام العرب اطرادَ نوع من التغير الإعرابي مع نمط معين من التركيب، وأن في كل تركيب عنصراً يطلب غيره من العناصر ليتم به معنى التركيب، فجعلوا هذا الجزء هو العامل لأنه محور التركيب[3].

أخيراً: إن نظرية العامل هي النحو كله، والنحو هو العامل، وستبقى نظرية العامل مفخرةً من مفاخر العمل النحوي، وعلينا أن نتمسك بها، وأن نوضحها، ونبين أهدافها وغاياتها، فمن تملَّكَ أصولها سَهُلَ عليه فهم النحو العربي كله ـ والله أعلم ـ.

والحمد لله على عونه وتوفيقه

وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

١- النحو العربي، تاريخه ٣٦٤.

٢- النحو الوافي ١/ ٧٤.

٣- تيسير النحو ١٠٦.

المصادر والمراجع

- أسرار العربية للأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، مجموعة من الباحثين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، الآفاق العربية بالقاهرة، ١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٧٩م.
- الإنصاف، للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس.
- البحر المحيط، لأبي حيان، نشر مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- البسيط، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- البيان، للأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرح السيد أحمد صقر، دار التراث بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م.
- تاريخ النحو و أصوله، للدكتور عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، ١٩٧٦م.
- التبيان، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، البابي الحلبي.

- التذييل والتكميل، لأبي حيان، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
- ترشيح العلل، للخوارزمي، إعداد عادل العميري، معهد البحوث، جامعة أم القرى.
- تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، للدكتور طلال علامة، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- التعريفات، للجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- تقويم الفكر النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٥م.
- جامع الدروس العربية، للغلاييني، المكتبة العصرية، لبنان.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق الدكتور التركي ومشاركيه، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، وطبعة أخرى بتحقيق علي معوض ورفاقه، دار الكتب العلمية.
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، وزملائه، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- دلائل الإعجاز للجرجاني، تعليق سيد محمد رشيد رضا، مكتبة صبيح، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٣٨٠هـ ــ ١٩٤٠م.
- الرد على النحاة، لابن مضاء، تحقيق د.إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
- الرسالة، للشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، البابي الحلبي، ١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م.
- روح المعاني، للآلوسي، دار الفكر، ١٣٨٨هـ- ١٩٧٨م.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، مكتبة هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.
- شرح التصريح، للشيخ خالد الأزهري، مكتبة عيسى البابي الحلبي.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.
- شرح قطر الندى، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، مصر.
- شرح الكافية، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور جمال مخيمر، مكتبة الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- شرح الكافية، للرضي، دار الكتب العلمية، لبنان، وطبعة أخرى بتحقيق يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي.
- عمدة ذوي الهمم، لابن هطيل، تحقيق الدكتور شريف النجار، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- فقه اللغة، للثعالبي، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
- في أصول اللغة والنحو، للدكتور فؤاد حنا ترزي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز، تحقيق الدكتور ياسين أبو الهيجا والدكتور شريف النجار، دار الأمل، إربد، ١٤٣٢هـ-١٤١١م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- كتاب الأمثال، لأبي عبيد، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها، لمكي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- الكشاف، للزمخشري، عناية خليل شيحا، دار المعرفة، لبنان.
- اللباب للعكبري، تحقيق غازي طليمات وعبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد، الإمارات العربية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف بمصر.
- مجموع مهمات المتون، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق الرحالي وزملائه، قطر،الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، لعبد المجيد عابدين، دار الطباعة الحديثة.
- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.
- المساعد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي، تحقيق ياسين السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م

- المغني، لابن هشام، تحقيق المبارك وزملائه، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م، وطبعة أخرى، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الطبعة الأولى، ١١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- مفتاح العلوم، للسكاكي، البابي الحلبي، ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م.
- المقتصد، للجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة، العراق، ١٩٨٢م.
- المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي، دار التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، البابي الحلبي.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- نتائج الفكر، للسهيلي، تحقيق الدكتور محمد البنا، دار الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م.
- النحو العربي، تاريخه، أعلامه، للدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، مصر.
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد أحمد عرفة.
- همع الهوامع، للسيوطي، دار المعرفة، لبنان.
- الوجوب في النحو العربي، د.حصة الرشود، مطبوعات معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

الرسائل الجامعية:

- اختلاف العامل وأثره على المعنى، للطالب أحمد الزبيدي، ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٣٣هـ.

- اعتراضات النحاس على الكسائي، للطالب عبد الله الهمامي، ماجستير،جامعة أم القرى، ١٤٣٣هـ- ١٤٣٤هـ.
- تيسير النحو عند عباس حسن، للطالب عبد الله الحسين، دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٣هـ- ١٤٣٢هـ.
- الجملة الطلبية في القرآن الكريم، للطالب محمد المالكي، دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٣٠هـ.
- الخلاف النحوي في باب التمييز، للطالب غسان المحمود، ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.
- العوامل المعنوية في النحو العربي، للطالب سعيد بن محمد بن عبد الله آل يزيد القرني، ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.

فهــرس المحتــوى

فهـرس المحتـوى